



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
مركز أبحاث الحج

ظاهرة السرقة في أثناء فترة الحج (لعام ١٤١٠ هـ)

إعداد

دكتور / محمود محمد كسناوي

كلية التربية

قسم التربية الإسلامية والمقارنة

جامعة أم القرى

شارك في البحث

مساعد باحث: الأستاذ مكي علي حنين

مدير قسم التحويل والمعادلات

بعمادة القبول والتسجيل بجامعة أم القرى

١٤١٠ هـ



فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوعات

شكر وتقدير	
الفصل الأول	
أهمية وأهداف الدراسة	
مشكلة الدراسة	
تساؤلات الدراسة	
حدود الدراسة	
مخطط الدراسة	
الفصل الثاني: تعريفات ومصطلحات الدراسة	
أنواع السرقة	
أركان السرقة	
توجيهات الدين الإسلامي	
الفصل الثالث: وصف الظاهرة	
أساليب ضبط ظاهرة السرقة	
مجهودات وزارة الداخلية في تحقيق أمن الحجيج	
الفصل الرابع: إجراءات البحث	
الفصل الخامس: تحليل النتائج	
الفصل السادس: تحليل نتائج بيانات المتضررين من السرقة	
الفصل السابع: نتائج الدراسة	
التوصيات	
ملخص الدراسة	
المصادر والمراجع	
الملاحق	

شكر وتقدير

في البداية أتقدم بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي الأمير ماجد بن عبدالعزيز آل سعود، الذي أدر أوامره الكريمة وتعليماته الرشيدة بالقيام بهذه الدراسة التي تعتبر الأولى من نوعها من حيث شموليتها وتغطيتها لجوانب ظاهرة السرقة خلقياً واجتماعياً واقتصادياً.

وأتقدم بالشكر كذلك لوزارة الداخلية، وشرطة العاصمة المقدسة، والمسؤولين في مراكز الشرطة لإتاحة الفرصة لفريق البحث في جمع المعلومات ومقابلة المقبوض عليهم في ظاهر السرقة.

وأشكر من الأعماق معالي مدير جامعة أم القرى ومدير عام مركز أبحاث الحجّ للتسهيلات والخدمات التي قدماها لفريق البحث في سبيل تنفيذ هذه الدراسة.

وأشكر مساعد الباحث الأستاذ مكي علي حنين والطلاب الذي قاموا بعمليات التنفيذ الفعلي للدراسة، وهم: الطالب عبدالوهاب علي حسين، ويعقوب السليمانى، وخالد الغامدي، وعبدالرحمن الغامدي، وعبدالمك ملك ملا.

وأشكر أخيراً العاملين والموظفين بمركز أبحاث الحجّ، وبإدارة الجامعة لما قدّموه لفريق البحث من خدمات في سبيل تنفيذ الدراسة.

راجياً من الله التوفيق،،،

الباحث

د. محمود محمد عبدالله كسناوي

قسم التربية الإسلامية والمقارنة

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

الفصل الأول

المقدمة

من المعروف عالمياً أن المملكة العربية السعودية تجتذب أنظار العالم، بما تقوم به من جهود كبيرة في سبيل إعلاء كلمة الله عزّ وجل، والعمل المستمر على التضامن الإسلامي، ووحدة الأمة الإسلامية لبلوغ الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها المجتمعات الإسلامية.

ونظراً لمكانة المملكة العربية السعودية الرفيعة بين شعوب العالم بما حباها الله من موقع متميز، وبما تشتمل أراضيها على أقدس بقاع المعمورة، فإن المسؤولين فيها من واقع هذا المنظور يعملون ليل نهار في سبيل المحافظة على قدسية الأماكن المقدسة والمشاعر والسعي والدؤوب نحو توفير أسباب الراحة والإطمئنان للمعتمرين وزوَّار المسجد النبوي والأماكن المقدسة، وحجّاج بيت الله الحرام.

وأنه من المعروف تاريخياً أن المملكة العربية السعودية تقوم بخدمة وحماية الحرمين الشريفين، والتخطيط والتنفيذ للمشاريع المرتبطة بتوسعة الحرمين الشريفين، وتطوير وتحسين الأماكن المقدسة، وذلك لراحة حجّاج بيت الله الحرام ومساعدتهم للقيام بأداء فريضة الحج بسهولة ويسر.

إن المملكة العربية السعودية كذلك من واقع مسؤولياتها تقوم بتنظيم الحج على مختلف المجالات والمستويات، مجتدة في ذلك كافة الوزارات والقطاعات الحكومية للقيام بالدور الفعال في مجال الخدمات والتنظيمات والنواحي الأمنية.

وفقد إلى الديار المقدسة في موسم الحج حجاجاً من جنسيات مختلفة، وبأعداد كبيرة، لذا كان لزاماً على المسؤولين في المملكة العربية السعودية القيام بعمليات التخطيط والتنظيم لخدمات الحجيج وتجنيد كافة السبل والوسائل الأمنية للمحافظة على أمن ضيوف الرحمن، والقضاء على ما قد ينجم من ظواهر سلبية أو مشكلات تلحق أضراراً بمتلكات الحجاج.

ذلك أنه من ضمن الظواهر السلبية التي تحدث في موسم الحج، ظاهرة السرقة التي عادة ما تحدث نتيجة لوجود أعداد كبيرة من جنسيات مختلفة في أماكن محددة وفي أوقات معلومة، فمن الملاحظ أنه في أثناء فترة الحج من كل عام تنتشر ظاهرة في مكة المكرمة والمشاعر وبخاصة حول وداخل المسجد الحرام، وفي الأسواق العامة، وحول المساجد في عرفات ومنى ومزدلفة وبالقرب من الجمرات بمنى. ويأتي انتشار هذه الظاهرة في هذه الفترة من أيام السنة نظراً لوجود آلاف من المسلمين من الحجاج الذين يفدون كل عام لأداء فريضة الحج.

أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن المملكة العربية السعودية تقوم بتوفير كافة الخدمات، وتهيئة مختلف السبل في سبيل المحافظة على كرامة الحجيج، ومساعدتهم على أداء فريضة الحج بدون مذلة ومهانة، وأن المملكة العربية السعودية تجند كافة إمكاناتها كل عام على مستوى الوزارات والقطاعات العسكرية المختلفة لمساعدة الحجاج للإقامة في أثناء فترة الحج إقامة آمنة بعيدة عن الشعور بالخوف أو القلق أو عدم الأمن وسط الآخرين على المال والممتلكات.

إضافة إلى أن المجتمع العربي السعودي مجتمع محافظ على كرامته يعمل دائماً للرفع من مستوى ومكانة المملكة العربية السعودية، والقضاء على ما قد ينشأ من ظواهر اجتماعية سلبية في أثناء وجود المعتمرين وحجاج بيت الله الحرام.

من هذا المنطلق، ونظراً لمكانة المجتمع العربي السعودي على المستوى العالمي، وسمعة المملكة العربية السعودية عالمياً كدولة سباقة دوماً لم يد العون والمساعدة للمحتاجين والمتضررين، فإن هذه الدراسة مهمة للتعرف على النوعيات المختلفة من القادمين تحت مسمى الحج بينما يقومون بظاهرة السرقة في أثناء فترة الحج. وتهدف الدراسة إلى التعرف على الدوافع والأساليب والطرق المستخدمة في ظاهرة السرقة، وذلك للوصول إلى أساليب يتم بموجبها معالجة هذه الظاهرة التي تتنافى والمستوى المعيشي والإقتصادي الذي يعيشه المجتمع العربي السعودي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن وجود ظاهرة السرقة سواء كانت للأموال أو الأغراض أو الممتلكات في أثناء فترة الحج قد يعطي انطباعاً للقادمين للحج بأن الذين يقومون بالسرقة هم من أبناء الوطن، وهذا بالطبع يعتبر مغايراً للواقع ويتنافى مع ما تقوم به المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً من مجهودات تنظيمية وتنفيذية وأمنية لراحة الحجاج.

وتكمن مشكلة الدراسة كذلك في أن الذين يقومون بظاهرة السرقة يسببون إزعاجاً للحجاج الذين يتضررون بفقد أموالهم أو أمتعتهم أو

ممتلكاتهم. ذلك أن الذين تسرق أموالهم أو أمتعتهم في فترة الحج يعيشون حالة نفسية غير مستقرة، نظراً لعدم تمكنهم في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم في الغذاء وشراء ما يحتاجونه من أثاث وهدايا وفقاً للمخطط الذي وضعوه لأنفسهم قبل قدومهم للحج، هذا على الرغم من قيام جهات معينة في المملكة العربية السعودية بتقديم المساعدات لمن تصادفهم مثل هذه الظروف.

وتكمن مشكلة الدراسة أيضاً في أن غالبية الحجاج يقومون بصعوبة بالغة في توفير المبالغ المالية اللازمة للحج، ومنهم من يقضي سنوات في العمل والكد حتى يتسنى لهم جمع المال اللازم للحج. لذا فإن تعرض مثل هذه النوعيات من الحجاج لظاهرة السرقة يؤثر على راحتهم واطمئنانهم لأداء فريضة الحج، لشعورهم بفقدان ماتم جمعه في سنوات طويلة بالجهد والكد المتواصل.

تساؤلات الدراسة

تتضمن الدراسة التساؤلات الآتية:

- ١ - ما الجنسيات التي ينتمي إليها الحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة؟.
- ٢ - كم عدد مرات القدوم للحج بالنسبة للحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة؟.
- ٣ - ما الخلفية التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة؟.
- ٤ - هل ينتمي الحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة إلى منظمات أو عصابات معينة في بلادهم؟.
- ٥ - في أي الأماكن والأوقات في مكة المكرمة انتشرت ظاهرة السرقة؟.
- ٦ - ماهي نوعية السرقة؟ وكم عدد النقود والعملات التي تم العثور عليها في حوزة الذين قاموا بظاهرة السرقة؟.
- ٧ - ماهي الأساليب والطرق والأدوات التي استخدمها الذين قاموا بظاهرة السرقة؟.
- ٨ - ماهي الجهة أو الأفراد الذين قاموا بالقبض على صاحب الحالة؟.
- ٩ - ماهي الخلفية الإجرامية والسلوكية للمتورطين في ظاهرة السرقة؟.
- ١٠ - ما الأسباب المؤدية إلى قيام الحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة إلى اللجوء للسرقة؟.
- ١١ - ما الخلفية الاجتماعية للمتضررين من ظاهرة السرقة؟.
- ١٢ - ماهي نوعية الضرر، وكم عدد مرات التعرض للظاهرة السرقة؟.
- ١٣ - في أي الأماكن تعرض المتضررين لظاهرة السرقة أو النشل؟.

حدود الدراسة

لقد تم تنفيذ الدراسة في أماكن حدوث ظاهرتي السرقة والنشل في أثناء فترة حج عام ١٤١٠هـ، حيث تم تطبيق الدراسة على الذين تم القبض عليهم لقيامهم بظاهرة والنشل، وعلى الذين توجهوا إلى مكتب التبليغ الموجود أمام المسجد الحرام للإدلاء بمعلومات تدل على قيام أحد الأفراد بسرقة نقودهم أو أمتعتهم.

مشكلة الدراسة

- ١ - تعتبر هذه الدراسة سرية وذلك لإرتباطها بظاهرة إجتماعية سلبية.
- ٢ - لقد قام الباحث بالاستعانة بعدد من طلاب الدراسات العليا الذين يجيدون لغات ولهجات مختلفة، وذلك عن طريق مركز أبحاث الحج.
- ٣ - قام فريق البحث بأخذ المعلومات المدونة في الإستبيان من الذين قاموا بظاهرة السرقة إضافة إلى الاستفادة من المعلومات الموجودة في ملفات التحقيق في مراكز الشرطة.
- ٤ - قام الباحث بإجراء مقابلات مقابلات مع رجال الأمن والشرطة الذين يتولون مهمة القبض على الذين يقومون بظاهرة السرقة.
- ٥ - أقام الباحث وفريق البحث فترات من الزمن في مركز شرطة الحرم، ومركز شرطة إحياد، ومركز شرطة النقا، ومرز التبليغ بجواز المسجد الحرام لأداء مهمة البحث.

الفصل الثاني

تعريفات و مصطلحات الدراسة

رأي الباحث، نظراً لأن من أهداف الدراسة التعرف على الجوانب المختلفة لظاهرة السرقة، تقديم بعض التعريفات اللغوية لكلمة سرقة، أو لمفهوم السرقة. جاء في " القاموس المحيط " : «سرق» تعني أخذ مالٍ اغتصاباً. والذي يقوم بالسرقة أطلق عليه اسم «السارق» نسبة إلى السرقة، وأن للفظ «سرق» معان عديدة، منها ما يؤدي إلى الأخذ خفية، أو عمل الشيء بدون مرأى ومسمع من الآخرين. (الفيروز أبادي طبعة عام ١٤٠٣هـ ص ٢٤٤).

وجاء في " الصحاح " أيضاً في معنى كلمة «سرق»: أي سرق منه مالاً يسرق سرقةً بالتحريك، وسرقه أي نسبه إلى السرقة، واسترق السمع أي: استمع مستخفياً. ويقال: هو يسارك النظر إليه أي: ينظر إليه في حين غفلة (الجوهر في ١٣٧٦هـ).

وجاء في " تاج العروس " أن السارق عند العرب هو من جاء مستتراً إلى حرز، فأخذ مالاً لغيره. فإن أخذه من ظاهر مختلس ومنتهب، فإن منع مافي يده فهو غاصب (الزبيدي، ١٣٨٦هـ، ص ٣٧٩).

أما لفظة «نشل» فوردت في " القاموس المحيط " بمعنى أسرع نزع، أي أخذ مالاً أو شيئاً بسرعة، وباستعمال آلات معينة (الفيروز أبادي، طبعة ١٤٠٣هـ، ص ٧٥).

وعرف الفقهاء السرقة بعدة تعاريف توضح في مجملها أخذ مال الناس بدون وجه حق. فقد عرف السرقة أبوحنيفة بأنها أخذ مكلف نصاب القطع خفية مالا يسارع إليه الفساد من المال الشامل للغير، وعرفها المالكية أيضاً بأنها أخذ المال خفية بقصد الإجرام والفساد. وعرفها الشافعي بأنها أخذ المال خفية ظلماً من حرز الآخرين مما يوجب العقاب عليه (توفيق، رسالة دكتوراة، ص ٩٦).

أنواع السرقة

والسرقة في الشريعة الإسلامية نوعان: سرقة عقوبتها حد، وسرقة عقوبتها التعزير، والسرقة المعاقب عليها بالحد نوعان سرقة صغرى، وسرقة كبرى، أما السرقة الصغرى فهي أخذ مال خفية أي على سبيل الإستخفاء، أما السرقة الكبرى فهي أخذ مال الغير على سبيل المغالبة. وتسمى السرقة الكبرى حرابة، والفرق بين السرقة الصغرى والكبرى هو أن السرقة الصغرى يؤخذ فيها المال دون علم المجني عليه، ودون رضاه. ولا بد لوجود السرقة الصغرى من توفر هذين الشرطين معاً، فإن لم يتوفر أحدهما فلا يعتبر الفعل سرقة صغرى.

فمن سرقة من دار متاعاً على مشهد من صاحب الدار دون استعمال القوة والمغالبة لا يعتبر فعله سرقة صغرى وإنما يعتبر خطفاً أو نهباً، والإختلاس والغصب والنهب كلها صور من صور السرقة.

أما السرقة الكبرى فيؤخذ فيها المال بعلم المجني عليه ولكن بغير رضاه، وعلى سبيل المغالبة. فإن لم تكن مغالبة فالفعل إختلاس أو غصب أو نهب، مادام الرضا غير متوفر (عودة، ١٩٧٧، ص ٥١٤ - ٥١٦).

أنواع السرقة في المحلات التجارية

١. السرقة من الأسواق المركزية «السوبرماركت»:

يستطيع الفرد في مثل هذه المتاجر أن يقضي وقتاً أطول في المحل الواحد من أجل اختيار السلعة التي يريد أن يشتريها. وهناك عدة حيل وأسباب يلجأ إليها السارق قانعاً بما تيسر له من سرقات وهي على النحو التالي:

أ. بالنسبة للرجال: يقوم اللصوص عادة بسرقة الأجهزة الصغيرة مثل الراديو أو الشريط (الكاسيت) التي يمكن إخفاؤها إما بوضعها في جيبه أو يلجأ إلى سرقة سلعة خفيفة الحمل غالية الثمن.

ب. بالنسبة للنساء: تتركز أكثر السرقات التي يقوم بها النساء في الأسواق الكبيرة، في الملابس الجاهزة إذ يقمن بسرقة ماتطمع فيه أنفسهن من غالي الملابس وأنفسها ويدخلن ماسرقتن داخل عباءتهن، وإذا خشيت السارقة أن يفتضح أمرها فإنها تلجأ إلى ارتداء ما سرقتن فوق جسمها في غرفة «القياس» بحجة قياسها.

ج. السرقات المشتركة: وهي التي يقوم بها الرجال والنساء معاً، بيد أن أكثر السرقات التي تحدث في الأسواق الكبيرة وبخاصة في الدول الأجنبية تتم عن طريق النساء دون الرجال.

٢. السرقة من المتجر أو الدكان العادي:

وتتم مثل هذه السرقات بالحيل الآتية:

أ. بإشغال صاحب المتجر.

ب. بإبدال الأقفال الأصلية بأقفال يأتي بها السارق وقت إشغال صاحب

المتجر، عند قفله المحل، فيقوم أحد اللصوص بإشغاله وتبديل القفل الأصلي بقفل آخر من عند السارق.

جـ - بإرغام صاحب المتجر على الخروج من محله. وذلك عن طريق كسر إحدى الواجهات الأمامية « الفترينات » ليخرج صاحب المحل مرغماً، ومن ثم تتم السرقة.

٣- السرقة من محلات المجوهرات (الصائغ):

وتتم سرقة مثل هذه المحلات في حالة إقفالها في فترة الليل، أو في حالة فتحها في أثناء النهار. أما عندما يكون محل الصائغ مفتوحاً فتتم السرقة فيه على النحو التالي:

يلجأ الرجال، بخلاف النساء إلى الإعتماد على قواهم البدنية. أما النساء عند السرقة فيحاولون فتنة الصائغ بجمالهن ودلالهن ونظراتهن الخاصة.

وتتم السرقة في محلات المجوهرات كذلك بطريق الإشتراك في السرقة بين امرأتين أو ثلاثة اتفاقاً.

وعندما يكون محل الصائغ مقفلاً فتتم السرقة من قبل المجرم المحترف الذي يخطط أولاً للقيام بالسرقة وبحث عن أفضل محل للمجوهرات لينقض عليه مستفيداً من نقاط الضعف في الحراسة ومدركاً للوسائل الممكنة للهروب إذا أحس بوجود مقاومة.

فهذا النوع من اللصوص المحترفين ينفذ خطته بذكاء فهو يقوم بدراسة نقاط الضعف في المكان، من حيث الأرضية والسقف، ونقطة الدخول، ومعرفة ما إذا كان هناك آلات تصوير سينمائية للمراقبة، أو أجهزة إنذار مركبة في المحل حتى يتمكن التحايل عليها أو إبطال مفعولها.

٤- سرقة السيارات:

وهناك عدة طرق لسرقة السيارات:

- أ - بفتح باب السيارة ببعض الأسلاك أو المفاتيح أو بما يسمى «المفك».
- ب - أو بفتح باب العربة (السيارة) بواسطة كسر زجاج النافذة.
- ج - وتسرق بطريق إنزال صاحب السيارة بالحيلة أو القوة.
- د - أو السرقة بواسطة سحب السيارة نفسها.

الهدف من سرقة السيارة:

إن جريمة سرقة السيارات انتشرت بكثرة في وقتنا الحاضر بشكل ملفت للنظر، لذلك لا يخلو مجلس من المجالس م الحديث عن سرقة السيارات.

إن من أهداف سرقة السيارات ما يلي:

- ١ - سرقة السيارات بقصد بيعها.
- ٢ - سرقة السيارة بقصد استخدامها في جريمة أخرى.
- ٣ - سرقة السيارة بقصد التنزه بها.
- ٤ - سرقة السيارة بقصد استغلالها في الأجرة.

(بدر الدين، ص ٧٢ - ١٤٠)

أركان السرقة

وأركان السرقة أربعة:

- ١ - الأخذ بالخفية.
- ٢ - أن يكون المأخوذ مالاً.
- ٣ - أن يكون المال مملوكاً لبعض الناس.
- ٤ - القصد الجنائي.

ومعنى الأخذ خفية هو أن يؤخذ الشيء دون علم المجني عليه ودون رضاه كمن يسرق أمتعة شخص ما «ومن أركان السرقة أن يكون المأخوذ أو المسروق مالاً، وأن يكون المال مملوكاً للغير، أو يقوم السارق بالسرقة بهدف القصد الجنائي، بأخذ الشيء أو المال وهو عالم بأن أخذه محرم يعاقب عليه (عودة، ١٩٧٧، ص ٦٠٢ - ٦٠٩).

توجيهات الدين الإسلامي

وتعتبر السرقة في الإسلام أكل أموال الناس بالباطل عن طريق السرقة، وحماية لأموال الناس من أيدي اللصوص، قرر الإسلام أن من تثبت عليه السرقة دون شبهة، وكان من أهل التكليف، وكان ما سرقه يساوي ربع دينار فأكثر، أو يساوي عشرة دراهم عند أبي حنيفة فأكثر يعاقب بقطع يده وهذا حد شرعي فرضه الله على المحكم الإسلامي والمجتمع المسلم قال تعالى في سورة المائدة ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله عزيز حكيم * فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم ﴾ سورة المائدة آية ٣٨ - ٣٩.

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « لعن الله السارق، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده » أي يسرق

البيضة أولاً فيعتاد حتى يسرق ما قيمته ربع دينار فأكثر فتقطع يده، إذا انكشف أمره.

ويتطبيق حد الإسلام في القطع تحفظ الأموال والأرواح، ويستتب الأمن. ومن الملاحظ أنه حين تركت بعض المجتمعات هذا الحد الشرعي انتشرت فيها جرائم السرقة من أجل الحصول على الثراء غير المشروع. لذا فإن المحافظة على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الصدد، يقود إلى حل هذه المشكلة، والدليل على ذلك ما نجده ماثلاً في المملكة العربية السعودية من قلة وجود مشكلة السرقة بدرجة كبيرة بين أفراد المجتمع السعودي بسبب تطبيق الأحكام الشرعية فيمن يتم الإثبات عليه بالقيام بالسرقة.

ومن أجل المحافظة على سلامة المجتمع وأمنه كان الرسول ﷺ متى رفع إليه أمر السارق أمر بقطع يده، وقال « لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ».

وثبت هذا في الصحيح كما جاء في حديث المرأة المخزومية التي سرقت وأراد بعض المسلمين أن يشفعوا لها عند رسول الله ﷺ، فدفعوا لذلك أسامة بن زيد. وروى النسائي أن عائشة رضي الله عنها قالت: أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعه فقالوا ما كنا نراك تبلغ به هذا فقال « لو كانت فاطمة لقطعتها » (الميداني، ١٣٩٩، ص ١٠٩ - ١١١).

ولقد حث الدين الإسلامي على ضرورة الإهتمام والإلتزام بالأخلاق الإسلامية وذلك لما لها من محاسن ومميزات في الترابط والتراحم الإجتماعي، وإيجاد المجتمع المسلم الفاضل، والبعد عن المشكلات التي تهدد أمن الفرد والمجتمع، ولقد ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تحث على

الأخلاق الإسلامية والابتعاد عن الرذائل التي منها عمل الفواحش والسرقة. وجاء في كثير من الأحاديث الشريفة أيضاً الدعوة والتوجيه إلى الالتزام بما أمر الله ورسول، والإنتهاء من كل ما يخل بالترابط والتماسك الاجتماعي.

فجاء في الحديث عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال « يا أيها رسول الله ﷺ على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا بهتاناً فتفترروا بين أيديكم أو أرجلكم، ولا تعصوني في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذه في الدنيا فهو كفارة وطهور، ومن ستره الله فذلك إلى الله عز وجل إن شاء عذبه وإن شاء غفر له » رواه البخاري ومسلم. البيهاتي، ص ١٢٤.

الفصل الثالث

وصف الظاهرة

تعاني المجتمعات البشرية في كافة أرجاء المعمورة من وجود مشكلات إجتماعية متعددة تتغلغل داخل هياكلها وتنظيماتها وتفاعلاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية. ولاشك أن عدد وحدة هذه المشكلات يتناقض ويختلف من مجتمع لآخر وذلك بسبب كفاءة مفاهيم ووسائل الضبط الإجتماعي في الحد من إنتشار المشكلات الإجتماعية.

توجد في المجتمعات الإسلامية بعض المشكلات نتيجة لطبيعة التجمع البشري. غير أن هذه المشكلات تختلف أيضاً من حيث الكم والكيف من مجتمع لآخر. ولاشك أن المجتمع المسلم الذي تقوم حياة أفراده على اتباع تعاليم الشريعة الإسلامية التي يتم فيها تطبيق الأحكام والحدود والأوامر التي يحث عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. إن هذه المجتمعات بلا شك يندر أن تحدث فيها المشكلات الإجتماعية المؤثرة على حياة الفرد والمجتمع.

ومن المعروف أن المملكة العربية السعودية تلتزم في طريقة حياة أفرادها وفي تنظيماتها بتعاليم الشريعة الإسلامية. فالحياة من حيث الأصول والأسس والأهداف والتخطيط والتنفيذ في كافة المجالات والميادين مبنية على تعاليم وتوجيهات الدين الإسلامي، واعتبار القرآن الكريم والأحداث الشريفة من المصادر الأساسية للضبط الإجتماعي لتوجيه سلوك الأفراد والجماعات في كل زمان ومكان. من هذا المنطلق نجد ندرة المشكلات الإجتماعية في المجتمع السعودي مقارنة ببعض المجتمعات الإسلامية الأخرى.

وبالنسبة لظاهرة السرقة، على الرغم من انخفاض مستوى هذا النوع من الجرائم وبدرجة كبيرة جداً في المملكة العربية السعودية، فإننا في أثناء فترة الحج وبالتحديد في مكة المكرمة والمدينة المنورة وفي المشاعر المقدسة وفي أماكن وجود الحجاج نجد أنها منتشرة بسبب قيام عدد من الحجاج من جنسيات مختلفة بالقدوم إلى المملكة العربية السعودية تحت ستار الحج بينما تتجه نواياهم إلى الانتشار في الأماكن المقدسة للقيام بسرقة الحجاج والمقيمين والمواطنين.

وللأسف فإن من يقومون بهذه الظاهرة يستغلون وجود الحجاج بكثافة وازدحامهم في المسجد الحرام في أثناء الطواف حول الكعبة المشرفة، وفي أماكن متفرقة من المسجد الحرام، وبين الصفا والمروة وحول المسجد الحرام، وفي الشوارع والطرق العامة، ومن ثم يقومون بعمليات السرقة والنشل.

والكثير ممن يقومون بهذه الظاهرة يرتدون طيلة فترة وجودهم في مكة المكرمة ملابس الإحرام ليوهموا رجال الأمن والحجاج بأنهم حجاج عاديون وليسوا قادمين من أجل ارتكاب جريمة السرقة.

ومن أخطر ظاهرة النشل أن بعض المحترفين من اللصوص يقومون باستخدام آلات حادة مثل المشط والسكاكين الصغيرة الحادة، وغير ذلك من آلات القطع السريعة، وذلك لتنفيذ عملية النشل بسرعة بقطع الشنط الصغيرة التي يحملها الحاج، أو تمزيق الأحزمة. ويحدث من جراء استخدام الآلات الحادة في النشل حدوث جروح في جسم المجني عليه.

وبالرغم من الجهود المكثفة لوزارة الداخلية والجهات الأمنية للحد من ظاهرة السرقة، إلا أنه في كل عام وفي أثناء موسم الحج تحدث حالات كثيرة

من النشل والسرقات، والدليل على ذلك قيام أعداد كبيرة من الحجاج بالتوجه إلى مركز التبليغ الواقع أمام المسجد الحرام، وإلى مراكز الشرطة للإدلاء بمعلومات توضح بأن نقودهم أو أمتعتهم سرقت في أثناء الطواف أو الصلاة أو داخل المسجد الحرام، أو في الأماكن والطرق المحيطة بالمسجد الحرام.

ولقد لوحظ أن بعض من يقومون بظاهرة السرقة يعتبرون هذه الظاهرة بمثابة المهنة لذلك يتجهون إلى الديار المقدسة تحت اسم الحج للقيام بالسرقة دون الأخذ في الاعتبار حرمة الشعائر المقدسة وقُدسية مكة المكرمة والمشاعر، وعدم احترام الأنظمة للبلد الذي يقدم الخدمات الشاملة غير المحدودة لضيوف الرحمن.

ومن هذا المنطلق تقوم الجهات الأمنية باتخاذ التدابير اللازمة وتطبيق العقوبات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية للحد من انتشار ظاهرة السرقة.

ولقد أثمرت الجهود المكثفة بفضل الله ثم بفضل جهود العيون الساهرة والتخطيط المحكم في القبض على أعداد كبيرة من الذين يقومون بظاهرة السرقة، ولولا لطف الله ثم تكثيف الجهود الأمنية المعدة سنوياً، لانتساع نطاق الظاهرة ولأصبحت مشكلة تهدد أمن وحياة المجتمع.

وهكذا نجد أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تقوم بخدمات شاملة للحجيج، حيث لا يقتصر تنظيم الحج على توفير الخدمات والمتطلبات لتسهيل عملية الحج، بل يتعدى ذلك إلى تجنيد الكفاءات الأمنية لحماية الحجاج من جرائم النشل والسرقات، والجرائم الأخرى. وهذا الدور التنظيمي جاء طبيعياً نظراً لما للمملكة العربية السعودية من مكانة عالمية وإسلامية، وانطلاقاً من

المسئولية الملقاة على عاتق المسؤولين والمواطنين نتيجة لتشرف المملكة قادة وشعباً باحتضان الأماكن المقدسة التي بها مهبط الوحي والحرمين الشريفين والبقاع المقدسة التي يفد إليها المعتمرون والزوار والحجاج في كل عام.

أساليب ضبط ظاهرة السرقة

إن ظاهرة السرقة تسبب إزعاجاً للجميع وتلحق أضراراً بالأموال والممتلكات للمقيمين والمواطنين والقاصدين الديار المقدسة، لذا فإن الجهات الأمنية في المملكة العربية السعودية وعلى رأسها وزارة الداخلية، تجند كافة إمكاناتها وطاقاتها للحد من إنتشار هذه الظاهرة، وذلك بالمراقبة والقبض على الذين يقومون بالسرقة والنشل.

من هذا المنطلق وفي مكة المكرمة تقوم شرطة العاصمة، وشرطة الحرم، وشرطة أجياد، وشرطة النقا بحجز الذين يقبض عليهم، والقيام بإجراء عمليات التحقيق، علماً بأن شرطة الحرم تختص بمن يقبض عليهم داخل وحول المسجد الحرام، بينما تقوم مراكز الشرطة الأخرى بالتحقيق مع من يقبض عليهم في الأماكن المختلفة في مكة المكرمة. وتتجمع المعلومات الشاملة في شرطة العاصمة، لكافة المقبوض عليهم لإتمام عمليات التحقيق والعقاب الجنائي.

ولقد اتضح من إجراءات القبض والتحقيق أن بعض الذين قاموا بهذه الظاهرة ينتمون إلى عصابات كبيرة في بلادهم، ويأتون جماعات، ولهم إشارات ورموز يستخدمونها لتنفيذ عمليات السرقة.

وتقوم مجموعات في المسجد الحرام بتنفيذ عمليات السرقة. وكل مجموعة بها رئيس ومراقب، حيث يدخل أعضاء المجموعة إلى الطواف وعندما

يقوم المسؤول عن تنفيذ السرقة بنشل النقود يقوم بتسليمها إلى زميله خلفه بسرعة، وهذا بدوره يسلمها إلى آخر إلى أن يتم تسليمها إلى شخص من أفراد العصابة يطلق عليه «الصندوق» الذي يكون جالساً في إحدى زوايا المسجد الحرام وبهذا التخطيط عندما يتم القبض على الذي قام مباشرة بالنشل فإنه يقوم بالنكران ويدلل على ذلك بعدم وجود مبالغ مالية في حوزته.

وتقوم وزارة الداخلية للتغلب على تخطيط العصابات بتوظيف أعداد كبيرة من الأفراد للقيام بعمليات المراقبة والقبض، إضافة إلى رجال الأمن الرسميين.

هذا، ويقوم بعض الذين ينتمون إلى هذه الظاهرة بالقدوم إلى الحج أكثر من مرة، ومنهم من ينتمي إلى عصابات كبيرة إذ لوحظ حسب الإتفاقيات المبرمة مع الدول المختلفة، إن بعض الذين تم القبض عليهم لهم علامات خاصة حفرت في أجسامهم بواسطة الجهات الأمنية في بلادهم، دلالة على احترافهم وسوابقهم في عمليات النشل والسرقة.

مجهودات وزارة الداخلية في تحقيق أمن الحج والحجيج

تعتبر وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية من أهم وأكبر القطاعات العسكرية التي تعمل لحفظ الأمن الداخلي في فترة موسم الحج، إذ تقوم هذه الوزارة بتوجيهات من وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بتوفير القوى العاملة البشرية من إداريين وعسكريين للإشراف الكامل والمباشر.

وتحرص وزارة الداخلية في كل عام على تجنيد طاقاتها عن طريق

القطاعات والجهات العسكرية للحفاظ على أمن الحجيج. ومن المعروف أن إدارات الشرطة، والمرور، والدفاع المدني، وقوة الحج والمواسم، وقوات الأمن الخاصة، تقوم بتنفيذ الخطط الأمنية والتنظيمية في كل عام. وفي هذا الصدد نوه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ورئيس لجنة الحج العليا بالنجاح الذي تحقق لخطة أمن الحج، والجهود الكبيرة التي بذلها رجال الأمن لخدمة إخوانهم حجاج بيت الله الحرام. وعزا هذا النجاح إلى توفير الله ثم الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، وإلى الإدراك والوعي الذي يتمتع به رجال الأمن لواجباتهم ومسؤولياتهم. وأشار كذلك صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز آل سعود نائب وزير الداخلية ونائب رئيس لجنة الحج العليا إلى أن الخطة الأمنية في حج عام ١٤٠٩ هـ كانت ناجحة وموفقة بفضل الله عز وجل ثم بجهود رجال الأمن، ومقدرتهم على تنفيذ الخطط الأمنية. (الندوة، ١٤٠٩، ص ١، أنظر الملحق رقم « ١ » ورقم « ٢ »).

الفصل الرابع

إجراءات البحث

لقد تم توزيع جانب الدراسة الميدانية إلى قسمين رئيسيين، اشتمل الجانب الأول على معلومات ترتبط مباشرة بالذين قاموا بظاهرة السرقة، فاشتمل الجزء الأول من الإستبانة على بيانات تتعلق بالجوانب الإجتماعية، والاقتصادية، وأسباب وأساليب الظاهرة. وتمت صياغة عبارات الإستبانة على هيئة أسئلة وُجّهت مباشرة للمقبوض عليهم وعلى الذين قاموا بالتبليغ في مراكز الأمن العام في المشاعر المقدسة بأن نقودهم أو أمتعتهم سُرقت منهم، إذ تولى فريق البحث بمساعدة المسئولين في مراكز الأمن العام مقابلة المتورطين في الظاهرة وتم أخذ المعلومات المطلوبة.

ولقد اشتمل الجانب الثاني من الدراسة الميدانية على معلومات ترتبط بعمليات التبليغ وتضمن هذا الجانب بيانات على صيغة أسئلة مغلقة تمت الإجابة عنها عن طريق الذين فقدوا أموالهم أو أغراضهم.

عينة البحث

نظراً لأن هدف الدراسة التعرف على أبعاد ظاهرة السرقة، وجوانبها المختلفة، وما يتعلق بها من جنسيات متعددة، لذا فإنه لم يتم تحديد عينة خاصة للبحث. بل إن البحث تم تطبيقه على الذين تم القبض عليهم وتم

إيقافهم للتحقيق، معهم في مركز شرطة الحرم، ومركز شرطة إحياد، ومركز شرطة النقا.

وتم تطبيق الدراسة أيضاً على الحجاج الذين قدموا شكوى التضرر بالسرقة لدى مركز التبليغ الواقع بجوار المسجد الحرام، ولدى مراكز الشرطة المختلفة.

ولقد استطاع فريق البحث بمساعدة المسؤولين في مراكز الشرطة مقابلة المقبوض عليهم وتعبئة بيانات الاستبانة مباشرة من واقع ما أدلوه من حقائق ومعلومات عن ارتباطهم بظاهرة السرقة، إضافة إلى ذلك قام فريق البحث بالإطلاع على محاضر التحقيق والاستفادة من المعلومات الحقيقية التي أدلى بها المقبوض عليهم لرجال التحقيق المتخصصين. لذا فإن المعلومات التي وردت وتم بموجبها تعبئة بيانات الاستبانة تعتبر صادقة وصحيحة بنسبة كبيرة.

نظراً لأن ظاهرة السرقة تنتشر بصورة كبيرة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة في أثناء فترة الحج، لذا فإن الحدود الزمانية للدراسة ابتدأت من يوم ١٤١٠/١١/٢٥ هـ إلى يوم ١٤١٠/١٢/٣٠ هـ. أما الحدود المكانية فإن الدراسة شملت ظاهرة السرقة في المسجد الحرام، وحول المسجد الحرام، وفي الصفا والمروة والشوارع والطرق في مكة المكرمة.

ونظراً لضيق الوقت وبعض الصعوبات، فإن الباحث لم يتمكن من تطبيق الدراسة في المشاعر المقدسة وسوف يتم ذلك إن شاء الله في موسم حج عام ١٤١١ هـ.

الدراسات السابقة

لا توجد دراسات موسعة في حدود علم الباحث أجريت عن ظاهرة السرقة في مكة المكرمة، وتوجد دراسات أخرى أجريت في مدن ومناطق أخرى خارج المملكة العربية السعودية. توجد أيضاً دراسات نظرية على المستوى العربي والمستوى العالمي، هذا إضافة إلى بعض الجهات الأمنية في المملكة العربية السعودية قد أجرت مسحاً أولياً غير موسع للتعرف على بعض جوانب الظاهرة.

منهج الدراسة

لقد تم إجراء الدراسة في فترة حج عام ١٤١٠هـ وذلك بمساهمة الطلاب العاملين في مركز أبحاث الحج. وحيث إن هدف الدراسة التعرف على الجوانب المتعددة لظاهرة السرقة لذا فقد تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع معلومات وبيانات حول ظاهرة معينة وتفسيرها وتحليلها والوقوف على أبعادها المختلفة (زيان، ١٩٧٤م، ص ١٠٠ - ١٠١).

ووفقاً لأهداف وتساؤلات الدراسة تم استخدام نوع الإحصاء الوصفي، المبني على التكرارات والنسب المئوية، وذلك للتعرف بصورة رئيسة على الجوانب المتعددة للظاهرة التي تتضمن أسباب القيام بالظاهرة.

الصعوبات التي واجهت فريق البحث في جمع المعلومات

ولأن البحث يرتبط بظاهرة سلبية تخضع للعقوبات وتطبيق الحدود، لذا فإن فريق البحث واجه بعض الصعوبات على الرغم من تجاوب رجال الأمن

والمسؤولين في مراكز الشرطة، ومن هذه الصعوبات:

١ - إن بعض المقبوض عليهم من أصحاب ظاهرة السرقة يمتنعون عن الإجابة على أسئلة الإستبانة لتأثرهم بفشل محاولاتهم في الإستمرار في السرقة حتى نهاية موسم الحج.

٢ - كان من الصعب على فريق البحث إجراء مقابلات مع رؤساء العصابات، لأن هذه الفئة يتم حجزها ومحاصرتها لخطورتها في الظاهرة.

٣ - إن بعض المقبوض عليهم كان يتردد في إجابة بعض عبارات الإستبانة وبخاصة تلك التي ترتبط بالسوابق داخلياً وخارجياً، أو التي ترتبط بعلاقة المقبوض عليه بعصابات في بلده.

بناء الإستبيان

١ - بعد أن قام الباحث بالإطلاع على بعض الدراسات النظرية التي أجريت خارج المملكة العربية السعودية، وبعد إجراء مقابلات مع بعض رجال الأمن في مكة المكرمة والتحدث معهم عن الجوانب المتعددة لظاهرة السرقة في أثناء فترة الحج، تم تحديد الصورة المبدئية لمفردات الإستبانة.

٢ - وبعد مراجعة أهداف وأهمية البحث تم وضع الصورة النهائية للإستبيان إذ تم تقسيم مفردات الإستبيان إلى خمسة بنود رئيسة وهي كمايلي:

أ - تضمن البند الأول عبارات تتعلق بمعلومات عن الحالة الشخصية.

ب - وتضمن البند الثاني عبارات عن الحالة الإجتماعية والتعليمية والإقتصادية لصاحب الحالة.

ج - واشتمل البند الثالث على الجوانب الرئيسة لظاهرة مثل أماكن انتشار الظاهرة، وأنواع السرقات، والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملية النشل أو السرقة.

د - واشتمل البند الرابع على بيانات عن أسباب القيام بالسرقة.

هـ - ولقد تم تخصيص البند الخامس من الإستبانة للجانب الثاني من الدراسة الذي يهدف إلى معرفة أحوال المتضررين من ضحايا السرقات والنشل. ويشمل هذا البند جنسيات المتضررين، ونوع المسروقات.

ولقد تضمنت عبارات الإستبانة تحديداً لصيغة الإجابة، فكانت وفقاً للبنود المختلفة للإستبانة تتطلب الإجابة وضع علامة (&) أمام المفردة المناسبة، أو وضع دائرة حول كلمة (نعم) أو (لا) في المفردات التي تتطلب ذلك.

صدق الاستبيان

للتعرف على الظاهرة في الإستبيان تم عرضه مع موجز عن أهداف وتساؤلات الدراسة لعدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى إذ تمت الاستفادة من الملاحظات التي وردت وبناءً عليه تم إجراء بعض التعديلات المناسبة.

تطبيق أداة البحث

لقد قام فريق البحث بتعبئة استبانات الدراسة، عن طريق المقابلات الشخصية، مع صاحب الحالة، وبالإستعانة بملفات التحقيق، وبذلك التحقّق فقد تم تعبئة (٢٣٠) استبياناً عن حالات السرقة والنشل في مكة المكرمة فقط، كما تم تعبئة (٥٧٥) استبياناً عن حالات التضرر والتبليغ عن حدوث السرقة للمتضرر.

طريقة المعالجة الإحصائية

لقد قام مركز أبحاث الحج بجامعة أم القرى بالتنسيق مع مركز الحاسب الآلي بالجامعة، بإدخال المعلومات، والحصول على النسب المئوية لكل مفردة من مفردات الإستبانة. ولقد تم استخدام طريق الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل مفردات الإستبانات. وبناءً عليه تم عمل جداول اشتمل كل جدول على تحليل المفردة وأمام كل مفردة التكرارات والنسب المئوية التابعة لها.

الفصل الخامس

تحليل بيانات النتائج

نظراً لبعض الصعوبات التي واجهت فريق البحث المتمثلة في ضيق وقت تطبيق الدراسة، إضافة إلى ظروف مواجهة المقبوض عليهم، وعدم التمكن من تعبئة استبانات الدراسة في الأوقات المتاحة لاعتبارات أمنية إدارية ترتبط بفدلكة التحقيق، لذا فإن فريق البحث تمكن من تطبيق الجانب الأول من الدراسة وهو ظاهرة السرقة على (٢٣٠) شخصاً فقط. وبالنسبة للجانب الثاني من الدراسة والمرتبط بظاهرة التبليغ فقد تمكن فريق البحث من أخذ معلومات من عدد (٥٧٥) شخصاً، وهذا العدد يعتبر عينة من مجموع الذين قدموا إلى مركز التبليغ للإدلاء بمعلومات عن تعرضهم للسرقة والنشل في أثناء انتشارهم في المسجد الحرام، أو في الأماكن المحيطة بالمسجد الحرام، أو في الشوارع والطرق بمكة المكرمة. ويعتبر مجموع هذه الأعداد في الدراسة عينة ممثلة جيدة لظاهرة السرقة.

ومن المعروف أن العدد الإجمالي للذين قاموا بظاهرة السرقة في مكة المكرمة في موسم حج عام ١٤١٠ هـ سجل في سجلات شرطة العاصمة بمكة المكرمة.

جدول رقم (١)		
يوضح الجنسيات التي قامت بظاهرة السرقة في المشاعر المقدسة		
النسبة	العدد	الجنسية
٤٦,٥ %	١٠٧	مصري
١٣,٠ %	٣٠	نيجيري
٩,١ %	٢١	باكستاني
٧,٨ %	١٨	يميني
٣,٩	٩	بنغلاديشي
٣,٩	٩	نيجري
٣,٠	٧	أفغانستاني
٢,٣	٥	هندي
١,٧	٤	أردني
١,٣	٣	سوري
١,٣	٣	سوداني
١,٣	٣	مالي
٠,٩	٢	أندونيسي
٠,٩	٢	جنسيات أخرى
٠,٤	١	عماني
٠,٤	١	عراقي
٠,٤	١	صومالي
٠,٤	١	تركي
١,٣	٣	جنسيات غير موضحة
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للتساؤل الأول الذي ينص على الجنسيات التي ينتمي إليها
الحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة، فإن الجدول رقم (١) يشير إلى أن أكبر
نسبة من الذين قاموا بالظاهرة في موسم حج عام ١٤١٠ هـ كانوا ينتمون إلى
الجنسية المصرية ٤٦,٥ ٪ إذ قاربت النسبة إلى نصف العدد الإجمالي.

ويشير الجدول كذلك إلى أن جنسيات أخرى كان لها دور في ظاهرة
السرقة هي على التوالي: نيجيري (١٣,٠ ٪)، باكستاني (٩,١ ٪)، يمني
(٧,٨ ٪)، بنغلاديشي (٣,٩ ٪)، نيجري (٣,٩ ٪) في الوقت الذي كان
لجنسيات أخرى دور ضئيل في الظاهرة، هذا إضافة إلى أن بعض الجنسيات
التي تفد للحج لم يكن من بينها من قام بظاهرة السرقة في إطار عينة البحث.

جدول رقم (٢)		
يوضح نوعية الجنس للعينة التي قامت بظاهرة السرقة		
بموسم حج ١٤١٠ هـ		
الجنسية	العدد	النسبة
ذكر	١٨٣	٧٩,٥ ٪
أنثى	٤٧	٢٠,٤ ٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣)		
يوضح العمر الزمني لعينة الظاهرة		
النسبة	العدد	السن
٤,٧٪	١١	أقل من ١٥ سنة
١٣,٤٪	٣١	من ١٥ - ٢٥ سنة
٤٥,٧٪	١٠٥	من ٢٦ - ٣٦ سنة
١٧,٠٪	٣٩	من ٣٧ - ٤٧ سنة
١٧,٠٪	٣٩	من ٤٨ - ٥٨ سنة
٢,٢٪	٥	من ٥٩ - ٦٩ سنة
١٠٠٪	١٠٠٪	المجموع

جدول رقم (٤)		
يوضح وسيلة القدوم إلى المملكة العربية السعودية		
النسبة	العدد	الجنسية
٦٣,٤٪	١٤٦	عن طريق الجو
٣٠,٩٪	٧١	عن طريق البحر
٥,٧٪	١٣	عن طريق البر
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٥)		
يوضح فترة القدوم إلى المملكة العربية السعودية		
النسبة	العدد	الجنسية
٪٩١,٨	٢١١	في موسم حج عام ١٤١٠هـ
٪٣,٩	٩	مقيم يحمل إقامة نظامية
٪٤,٣	١٠	لا يحمل إقامة نظامية
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٦)		
يوضح الغرض من القدوم في أثناء فترة الحج		
النسبة	العدد	العبارات
٪٦٦,٥	١٥٣	١ - لأداء فريضة الحج ولظرف معين قام بالسرقة.
٪١٦,٥	٣٨	٢ - لأداء فريضة الحج والقيام بالسرقة.
٪١٧,٠	٣٩	٣ - لغرض القيام بالسرقة.
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٧)		
يوضح مكان السكن في مكة المكرمة لعينة الظاهرة		
النسبة	العدد	العبارات
٥٧,٨٪	١٣٣	السكن في منزل
٢٨,٣٪	٦٥	السكن في الأرصفة والطرق
١٣,٩٪	٣٢	السكن في المسجد الحرام
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للبند الأول من بنود الاستبانة المتعلق بالحصول على معلومات شخصية عن المقبوض عليهم في ظاهرة السرقة إتضح من جدول رقم (٢) بأن غالبية المقبوض عليهم كانوا من الذكور (٧٩,٥ ٪)، ومما يؤسف له أنه يوجد من بين الشماركين في الظاهرة عدد من الإناث (٢٠,٤ ٪) مما يشير إلى أن بعض النساء يشتركن في عصابات السرقة الوافدة من الخارج خلال فترة الحج.

ويوضح الجدول رقم (٣) أيضاً بأن معظم الذين قاموا بالسرقة ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين سن ٢٦ و ٣٦ (٤٥,٧ ٪) هذا مع وجود أطفال تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قاموا بظاهرة السرقة وذلك بنسبة (٤,٧ ٪) من مجموع عينة الدراسة. وهذا يعتبر مؤشراً خطراً في اتجاهات التنشئة الاجتماعية والتربوية لدى هؤلاء الأطفال.

وفي جدول رقم (٤) إتضح أن (٤, ٦٣٪) من عينة البحث قدموا عن طريق الجو إلى الديار المقدسة أي أنهم قاموا بتأمين نقود وسيلة النقل إلى المملكة العربية السعودية أملاً في تعويض ذلك بالقيام بالسرقة وكانت غالبية أصحاب الحالة قدموا من بلادهم في موسم حج ١٤١٠ هـ (٨, ٩١٪). بينما يوجد من بين أصحاب الحالات مقيمون يحملون إقامة نظامية (٩, ٣٪) وآخرون بإقامة غير نظامية (٣, ٤٪) أنظر جدول رقم (٥).

ويتضح من جدول رقم (٦) أن (١٧٪) من عينة البحث أفادوا بأن الغرض من قدومهم في أثناء فترة الحج هو للقيام بالسرقة، وليس لأداء مناسك الحج. بينما أفاد (٥, ٦٦٪) بأن قدومهم كان للحج، وفي الوقت نفسه واجهوا ظروفاً دعتهم للقيام بالسرقة. وعلى الرغم من هذه الإفادات بيد أن الباحث يرى أنه من غير المعقول أن تكون نية السارق أداء مناسك الحج ومن ثم تنقلب النية إلى السرقة، وحتى لو حدث ذلك فإنه يكون بنسبة ضئيلة جداً. فالواضح أن من قاموا بظاهرة السرقة كانت نواياهم قبل قدومهم إلى الديار المقدسة القيام بالسرقة والنشل لغرض تجميع المال مستغلين في ذلك وجود جنسيات مختلفة من الحجاج في أماكن محدودة وفي أيام معلومة.

هذا وتوجد نسبة كبيرة من عينة البحث اتخذت من الأرض والطرق سكناً لها في أثناء موسم الحج (٣, ٢٨٪)، ومنهم من اتخذ من المسجد الحرام سكناً ومكاناً للسرقة (٩, ١٣٪) أنظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٨)		
يوضح عدد مرات القدوم للحج لعينة الظاهرة		
عدد مرات القدوم للحج	العدد	النسبة
للمرة الأولى	١٩٨	٨٦,١٪
للمرة الثانية	٢٥	١٠,٩٪
للمرة الثالثة	٣	١,٣٪
للمرة الرابعة	٣	١,٣٪
للمرة التاسعة	١	٠,٤٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

بالنسبة للتساؤل الثاني الذي يشير إلى عدد مرات القدوم للحج للذين قبض عليهم في ظاهرة السرقة فإن الجدول رقم (٨) يوضح بأن غالبية عينة البحث (٨٦,١٪) قدموا للمرة الأولى، مع ملاحظة أن نسبة (١,٣٪) قدموا للمرة الثالثة، ونسبة (١,٣٪) قدموا للمرة الرابعة، مما يدل على أن أصحاب هذه النسب استطاعوا أن يقوموا بعمليات السرقة في السنوات الماضية دون التمكن من القبض عليهم.

جدول رقم (٩)		
يوضح الحالة الاجتماعية لعينة الظاهرة		
العبارات	العدد	النسبة
متزوج	١٩٤	٨٤,٤٪
غير متزوج حالياً	١٥	٦,٥٪
لم يسبق له الزواج	٢١	٩,١٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٠)		
يوضح إعالة صاحب الحالة		
هل لديه أبناء يعولهم	العدد	النسبة
نعم	١٥٥	٦٧,٤٪
لا	٧٥	٣٢,٦٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

جدول رقم (١١)		
يوضح الحالة التعليمية لعينة الظاهرة		
الحالة الإجتماعية	العدد	النسبة
أمي لا يقرأ ولا يكتب	١٥٦	٦٧,٨٪
يقــــرأ ويكتب	٥٢	٢٢,٦٪
لديه مؤهل المرحلة الابتدائية	٨	٣,٥٪
لديه مؤهل المرحلة الإعدادية	٣	١,٣٪
لديه مؤهل المرحلة الثانوية	٥	٢,٢٪
لديه مؤهل المرحلة الجامعية	٦	٢,٦٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

الفصل الخامس

تحليل بيانات النتائج

نظراً لبعض الصعوبات التي واجهت فريق البحث المتمثلة في ضيق وقت تطبيق الدراسة، إضافة إلى ظروف مواجهة المقبوض عليهم، وعدم التمكن من تعبئة استبانات الدراسة في الأوقات المتاحة لاعتبارات أمنية إدارية ترتبط بفدلكة التحقيق، لذا فإن فريق البحث تمكن من تطبيق الجانب الأول من الدراسة وهو ظاهرة السرقة على (٢٣٠) شخصاً فقط. وبالنسبة للجانب الثاني من الدراسة والمرتبطة بظاهرة التبليغ فقد تمكن فريق البحث من أخذ معلومات من عدد (٥٧٥) شخصاً، وهذا العدد يعتبر عينة من مجموع الذين قدموا إلى مركز التبليغ للإدلاء بمعلومات عن تعرضهم للسرقة والنشل في أثناء انتشارهم في المسجد الحرام، أو في الأماكن المحيطة بالمسجد الحرام، أو في الشوارع والطرق بمكة المكرمة. ويعتبر مجموع هذه الأعداد في الدراسة عينة ممثلة جيدة لظاهرة السرقة.

ومن المعروف أن العدد الإجمالي للذين قاموا بظاهرة السرقة في مكة المكرمة في موسم حج عام ١٤١٠هـ سجل في سجلات شرطة العاصمة بمكة المكرمة.

جدول رقم (١)		
يوضح الجنسيات التي قامت بظاهرة السرقة في المشاعر المقدسة		
النسبة	العدد	الجنسية
٤٦,٥ %	١٠٧	مصري
١٣,٠ %	٣٠	نيجيري
٩,١ %	٢١	باكستاني
٧,٨ %	١٨	يمني
٣,٩	٩	بنغلاديشي
٣,٩	٩	نيجري
٣,٠	٧	أفغانستاني
٢,٣	٥	هندي
١,٧	٤	أردني
١,٣	٣	سوري
١,٣	٣	سوداني
١,٣	٣	مالي
٠,٩	٢	أندونيسي
٠,٩	٢	جنسيات أخرى
٠,٤	١	عماني
٠,٤	١	عراقي
٠,٤	١	صومالي
٠,٤	١	تركي
١,٣	٣	جنسيات غير موضحة
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للتساؤل الأول الذي ينص على الجنسيات التي ينتمي إليها
الحجاج الذين قاموا بظاهرة السرقة، فإن الجدول رقم (١) يشير إلى أن أكبر
نسبة من الذين قاموا بالظاهرة في موسم حج عام ١٤١٠ هـ كانوا ينتمون إلى
الجنسية المصرية ٤٦,٥ ٪ إذ قاربت النسبة إلى نصف العدد الإجمالي.

ويشير الجدول كذلك إلى أن جنسيات أخرى كان لها دور في ظاهرة
السرقة هي على التوالي: نيجيري (١٣,٠ ٪)، باكستاني (٩,١ ٪)، يمني
(٧,٨ ٪)، بنغلاديشي (٣,٩ ٪)، نيجري (٣,٩ ٪) في الوقت الذي كان
لجنسيات أخرى دور ضئيل في الظاهرة، هذا إضافة إلى أن بعض الجنسيات
التي تفد للحج لم يكن من بينها من قام بظاهرة السرقة في إطار عينة البحث.

جدول رقم (٢)		
يوضح نوعية الجنس للعينة التي قامت بظاهرة السرقة		
بموسم حج ١٤١٠ هـ		
الجنسية	العدد	النسبة
ذكر	١٨٣	٧٩,٥ ٪
أنثى	٤٧	٢٠,٤ ٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (٣)		
يوضح العمر الزمني لعينة الظاهرة		
النسبة	العدد	السن
٤,٧٪	١١	أقل من ١٥ سنة
١٣,٤٪	٣١	من ١٥ - ٢٥ سنة
٤٥,٧٪	١٠٥	من ٢٦ - ٣٦ سنة
١٧,٠٪	٣٩	من ٣٧ - ٤٧ سنة
١٧,٠٪	٣٩	من ٤٨ - ٥٨ سنة
٢,٢٪	٥	من ٥٩ - ٦٩ سنة
١٠٠٪	١٠٠٪	المجموع

جدول رقم (٤)		
يوضح وسيلة القدوم إلى المملكة العربية السعودية		
النسبة	العدد	الجنسية
٦٣,٤٪	١٤٦	عن طريق الجو
٣٠,٩٪	٧١	عن طريق البحر
٥,٧٪	١٣	عن طريق البر
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٥)		
يوضح فترة القدوم إلى المملكة العربية السعودية		
النسبة	العدد	الجنسية
٪٩١,٨	٢١١	في موسم حج عام ١٤١٠هـ
٪٣,٩	٩	مقيم يحمل إقامة نظامية
٪٤,٣	١٠	لا يحمل إقامة نظامية
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٦)		
يوضح الغرض من القدوم في أثناء فترة الحج		
النسبة	العدد	العبارات
٪٦٦,٥	١٥٣	١ - لأداء فريضة الحج ولظرف معين قام بالسرقة.
٪١٦,٥	٣٨	٢ - لأداء فريضة الحج والقيام بالسرقة.
٪١٧,٠	٣٩	٣ - لغرض القيام بالسرقة.
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٧)		
يوضح مكان السكن في مكة المكرمة لعينة الظاهرة		
النسبة	العدد	العبارات
٥٧,٨٪	١٣٣	السكن في منزل
٢٨,٣٪	٦٥	السكن في الأرصفة والطرق
١٣,٩٪	٣٢	السكن في المسجد الحرام
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للبند الأول من بنود الاستبانة المتعلق بالحصول على معلومات شخصية عن المقبوض عليهم في ظاهرة السرقة إتضح من جدول رقم (٢) بأن غالبية المقبوض عليهم كانوا من الذكور (٧٩,٥٪)، ومما يؤسف له أنه يوجد من بين الشماركين في الظاهرة عدد من الإناث (٢٠,٤٪) مما يشير إلى أن بعض النساء يشتركن في عصابات السرقة الوافدة من الخارج خلال فترة الحج.

ويوضح الجدول رقم (٣) أيضاً بأن معظم الذين قاموا بالسرقة ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين سن ٢٦ و ٣٦ (٤٥,٧٪) هذا مع وجود أطفال تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قاموا بظاهرة السرقة وذلك بنسبة (٤,٧٪) من مجموع عينة الدراسة. وهذا يعتبر مؤشراً خطراً في اتجاهات التنشئة الاجتماعية والتربية لدى هؤلاء الأطفال.

وفي جدول رقم (٤) إتضح أن (٤, ٦٣٪) من عينة البحث قدموا عن طريق الجو إلى الديار المقدسة أي أنهم قاموا بتأمين نقود وسيلة النقل إلى المملكة العربية السعودية أملاً في تعويض ذلك بالقيام بالسرقة وكانت غالبية أصحاب الحالة قدموا من بلادهم في موسم حج ١٤١٠ هـ (٨, ٩١٪). بينما يوجد من بين أصحاب الحالات مقيمون يحملون إقامة نظامية (٩, ٣٪) وآخرون بإقامة غير نظامية (٣, ٤٪) أنظر جدول رقم (٥).

ويتضح من جدول رقم (٦) أن (١٧٪) من عينة البحث أفادوا بأن الغرض من قدومهم في أثناء فترة الحج هو للقيام بالسرقة، وليس لأداء مناسك الحج. بينما أفاد (٥, ٦٦٪) بأن قدومهم كان للحج، وفي الوقت نفسه واجهوا ظروفاً دعتهم للقيام بالسرقة. وعلى الرغم من هذه الإفادات بيد أن الباحث يرى أنه من غير المعقول أن تكون نية السارق أداء مناسك الحج ومن ثم تنقلب النية إلى السرقة، وحتى لو حدث ذلك فإنه يكون بنسبة ضئيلة جداً. فالواضح أن من قاموا بظاهرة السرقة كانت نواياهم قبل قدومهم إلى الديار المقدسة القيام بالسرقة والنشل لغرض تجميع المال مستغلين في ذلك وجود جنسيات مختلفة من الحجاج في أماكن محدودة وفي أيام معلومة.

هذا وتوجد نسبة كبيرة من عينة البحث اتخذت من الأرض والطرق سكناً لها في أثناء موسم الحج (٣, ٢٨٪)، ومنهم من اتخذ من المسجد الحرام سكناً ومكاناً للسرقة (٩, ١٣٪) أنظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٨)		
يوضح عدد مرات القدوم للحج لعينة الظاهرة		
عدد مرات القدوم للحج	العدد	النسبة
للمرة الأولى	١٩٨	٨٦,١٪
للمرة الثانية	٢٥	١٠,٩٪
للمرة الثالثة	٣	١,٣٪
للمرة الرابعة	٣	١,٣٪
للمرة التاسعة	١	٠,٤٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

بالنسبة للتساؤل الثاني الذي يشير إلى عدد مرات القدوم للحج للذين قبض عليهم في ظاهرة السرقة فإن الجدول رقم (٨) يوضح بأن غالبية عينة البحث (٨٦,١٪) قدموا للمرة الأولى، مع ملاحظة أن نسبة (١,٣٪) قدموا للمرة الثالثة، ونسبة (١,٣٪) قدموا للمرة الرابعة، مما يدل على أن أصحاب هذه النسب استطاعوا أن يقوموا بعمليات السرقة في السنوات الماضية دون التمكن من القبض عليهم.

جدول رقم (٩)		
يوضح الحالة الاجتماعية لعينة الظاهرة		
العبارات	العدد	النسبة
متزوج	١٩٤	٨٤,٤٪
غير متزوج حالياً	١٥	٦,٥٪
لم يسبق له الزواج	٢١	٩,١٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

جدول رقم (١٠)		
يوضح إعالة صاحب الحالة		
هل لديه أبناء يعولهم	العدد	النسبة
نعم	١٥٥	%٦٧,٤
لا	٧٥	%٣٢,٦
المجموع	٢٣٠	%١٠٠

جدول رقم (١١)		
يوضح الحالة التعليمية لعينة الظاهرة		
الحالة الإجتماعية	العدد	النسبة
أمي لا يقرأ ولا يكتب	١٥٦	%٦٧,٨
يقــــرأ ويكتب	٥٢	%٢٢,٦
لديه مؤهل المرحلة الابتدائية	٨	%٣,٥
لديه مؤهل المرحلة الإعدادية	٣	%١,٣
لديه مؤهل المرحلة الثانوية	٥	%٢,٢
لديه مؤهل المرحلة الجامعية	٦	%٢,٦
المجموع	٢٣٠	%١٠٠

جدول رقم (١٢)		
يوضح المهنة التي يمارسها صاحب الحالة في بلاده		
النسبة	العدد	الحالة الإجتماعية
٢٣,٩ %	٥٥	موظف حكومي
٠,٩ %	٢	موظف في مؤسسة أهلية
٦١,٧ %	١٤٢	أعمال حرة
-	-	متقاعد
١٣,٥ %	٣١	عاطل بدون عمل
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (١٣)		
يوضح الدخل الشهري لصاحب الحالة في بلاده بما يساوي الريال السعودي		
النسبة	العدد	عدد مرات القدوم للحج
٨٥,٧ %	١٩٧	أقل من ٢٠٠
٨,٨ %	٢٠	من ٢٠٠ - ٤٩٩
٣,٠ %	٧	من ٥٠٠ - ٩٩٩
١,٣ %	٣	من ١٠٠٠ - ١٤٩٩
-	-	من ١٥٠٠ - ١٩٩٩
٠,٤ %	١	من ٢٠٠٠ - ٢٤٩٩
٠,٤ %	١	من ٢٥٠٠ - ٢٩٩٩
٠,٤ %	١	من ٣٠٠٠ - ٣٤٩٩
-	-	من ٣٥٠٠ - ٣٩٩٩
-	-	أكثر من ٤٠٠٠
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (١٤)		
يوضح طريقة الحصول على المال الذي قدم به صاحب الحالة إلى المملكة العربية السعودية		
النسبة	العدد	العبارات
٨٦,٥٪	١٩٩	إدخال شخص خاص
١,٣٪	٣	مساعدة من الأبناء
١٠,٩٪	٢٥	معونات من الجمعيات والمنظمات الخيرية
١,٣٪	٣	عن طريق السرقة
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (١٥)		
يوضح هل سبق أن تم القبض على صاحب الحالة في بلاده لارتكابه جريمة السرقة		
النسبة	العدد	العبارات
٢٢,٦٪	٥٢	نعم
٧٧,٤٪	١٧٨	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (١٦)		
يوضح هل سبق أن تم القبض على صاحب الحالة في بلاده لارتكابه جرائم أخرى		
النسبة	العدد	العبارات
١٨,٣٪	٤٢	نعم
٨١,٧٪	١٨٨	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للتساؤل الثالث عن الحالة الإجتماعية والتعليمية والاقتصادية للمتورطين في ظاهرة السرقة فإن الجدول رقم (٩) يوضح بأن غالبية الذين قدموا لارتكاب جريمة السرقة في الحج متزوجون (٤, ٨٤٪)، وغالبيتهم لديهم أبناء يعولونهم (٤, ٦٧٪) ويدل على ذلك أيضاً جدول رقم (١٠) مما يؤكد أن جريمة السرقة لا ترتبط بالضرورة بأشخاص ليست لديهم مسئوليات أسرية.

إتضح في جدول رقم (١١) أن المستوى التعليمي له دور في عملية الوعي بأضرار المشكلات الإجتماعية على الفرد والمجتمع. ذلك أن نسبة كبيرة من اللصوص المقبوض عليهم (٨, ٦٧٪) يندرجون تحت مسمى الأمية لأنهم لا يقرأون ولا يكتبون. وهذا دلالة على أن مستوى الأمية أو درجتها في أي مجتمع له تأثير في مدى انتشار الجرائم والمشكلات الإجتماعية. هذا مع أن الدراسة أوضحت بأن بعض الذين قبض عليهم يقرأون ويكتبون (٦, ٢٢٪)، ومنهم من حملة الشهادة الجامعية (٦, ٢٪). ولا شك أن الفئة المتعلمة تعتبر أكثر خطراً في مدى انتشار الظاهرة لأن هذه الفئة لديها من الوعي والإدراك

بحيث تتمكن من احتراف الظاهرة والتخطيط والتنظيم لعمليات السطو والنشل والهروب من يد العدالة.

ومن الأمور الملفتة للنظر أن (٩, ٢٣٪) من أصحاب الظاهرة يعملون في وظائف حكومية في بلادهم، ونسبة كبيرة تعمل في أعمال حرة (٧, ٦١٪). ولاشك أن العاطلين (٥, ١٣٪) كما هو موضح في جدول رقم (١٢) يقومون بالسرقة باحتراف لقضاء أوقاتهم في التفكير في عمليات السرقة والنشل.

ويرتبط بعامل المهنة الدخل الشهري لصاحب الحالة. فقد إتضح من جدول رقم (١٣) أن معظم الذين ارتكبوا جريمة السرقة يقل دخلهم الشهري في بلادهم عن (٢٠٠) ريال سعودي، هذا في الوقت الذي يرى فيه الباحث أن هذا التدني في مستوى الدخل لا يعتبر مبرراً لارتكاب جريمة السرقة، وكل ما يمكن توضيحه هو أن الذين تم القبض عليهم يعتبرون من الفقراء الذين لا تكفي مستويات مواردهم المالية الشهرية نفقاتهم واحتياجاتهم.

وعلى الرغم من انخفاض مستوى الدخل الشهري لغالبية أصحاب الحالة فإن جدول رقم (١٤) يوضح بأن معظمهم (٥, ٨٦٪) قدموا بأموال تجمعت لديهم نتيجة مدخرات شخصية. ومن الممكن أن تكون هذه المدخرات من جراء القيام بالسرقة في بلادهم.

وإن البعض منهم أيضاً قدم بأموال من معونات الجمعيات والمنظمات الخيرية (٩, ١٠٪). هذا في الوقت الذي أشار (٣, ١٪) إلى أنهم قدموا بأموال تجمعت لديهم عن طريق القيام بالسرقة، وهذا يعني بأن أصحاب هذه النسبة لديهم سوابق في بلادهم أو أنهم ينتمون إلى عصابات ومنظمات تحترف عمليات السرقة.

هذا وقد أجاب بصراحة (٢٢,٦٪) من أصحاب الحالة بأنهم سبق وأن تم القبض عليهم في بلادهم لارتكابهم جريمة السرقة. ويبدو كما هو موضح في جدول رقم (١٥) أن هذه النسبة قدمت بنية مواصلة إتكاب جرائم السرقة. أفاد (١٨,٣٪) أيضاً من أصحاب الحالة في جدول رقم (١٦) بأنه تم يتم القبض عليهم في بلادهم لارتكابهم جرائم أخرى. ولاشك أن هذه النسبة تندرج تحت النسبة التي تم القبض عليها أيضاً لإرتكاب جريمة السرقة، وهذا دلالة على أن بعض من يرتكبون جريمة السرقة لديهم نوازع في ارتكاب جرائم أخرى، أي إن طبيعة الإجرام متأصلة فيهم، وقد يكون هذا الطبع فيهم منذ فترات النشأة الأولى في حياتهم.

جدول رقم (١٧)		
يوضح هل صاحب الحالة مرتبط بعصابات للسرقة في بلاده		
النسبة	العدد	العبارات
٣١,٣٪	٧٢	نعم
٦٨,٧٪	١٥٨	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للتساؤل الرابع الذي يشير ما إذا كان الحجاج الذين يقومون بظاهرة السرقة ينتمون إلى عصابات أو منظمات تحترف السرقة في بلادهم. فنجد أن الحقائق المدونة في جدول رقم (١٧) تدل على خطورة جوانب وأبعاد الظاهرة. ذلك أن (٣١,٣٪) من أصحاب الحالة وهي نسبة ليست باليسيرة

ترتبط بعصابات للسرقة في بلادهم، وتكمن خطورة هذه الحقيقة في أن جرائم العصابات المحترفة تنتقل إلى الديار المقدسة في بلد لا يوجد فيها عصابات إجرامية، وهذا بلا شك يؤكد على ضرورة دراسة هذه الظاهرة والبحث عن أفضل الحلول لها لكي لا يتسع نطاقها وتتحول من ظاهرة إلى مشكلة في مواسم الحج.

جدول رقم (١٨)		
يوضح المكان الذي تم فيه القبض على صاحب الحالة		
النسبة المئوية	العدد	العبارات
٪١٧,٠	٣٩	في المطاف حول الكعبة المشرفة
٪١٥,٢	٣٥	في المطاف عند الحجر الأسود
٪١,٣	٣	في المطاف عند الركن اليماني
٪١٠,٩	٢٥	في مكان آخر داخل المسجد الحرام
٪١,٣	٣	ما بين الصفين والمروة
٪٢٩,١	٦٧	حول المسجد الحرام
٪١٤,٨	٣٤	في الأسواق والطرق العامة بمكة المكرمة
٪٧,٤	١٧	داخل أحد المنازل السكنية بمكة
٪٢,٦	٦	داخل أحد أماكن البيع والشراء بمكة
٪٠,٤	١	داخل المستودعات بمكة
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (١٩)		
يوضح الوقت الذي جرت فيه عملية القبض على صاحب الحالة		
النسبة	العدد	العبارات
٣٠,٤٪	٧٠	الفترة الصباحية من ٦ - ١٢ صباحاً
٢٧,٠٪	٦٢	فترة ما بعد الظهر من ١ - ٧ مساءً
٣٠,٤٪	٧٠	الفترة المسائية من ٨ - ١٢ مساءً
١٢,٢٪	٢٨	فترة ما بعد منتصف الليل من ١ - ٦ ليلاً
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

وحول التساؤل الخامس عن الأماكن والأوقات التي انتشرت فيها السرقة في مكة المكرمة فإن الجدول رقم (١٨) يوضح أن الأماكن المحيطة بالمسجد الحرام (٢٩,١٪) وفي المطاف حول الكعبة المشرفة (١٧,٠٪) تنتشر ظاهرة السرقة، وأن نسبة (١٥,٢٪) تم القبض عليهم عند الحجر الأسود نجد أن الغالبية (١٧,٠٪) + (١٥,٢٪) = (٣٢,٢٪) تم القبض عليهم حول الكعبة سواء في أثناء الطواف أو عند الحجر الأسود، وهذه نتيجة منطقية لأن المطاف يعتبر من أكثر الأماكن إزدحاماً في المسجد الحرام، كما أن هذه النتيجة تحتم تكثيف الجهود والمراقبة الأمنية حول الكعبة المشرفة.

وتعتبر الفترة الصباحية من الساعة ٦ - ١٢ صباحاً (٣٠,٤٪)، والفترة المسائية من الساعة ٨ - ١٢ مساءً (٣٠,٤٪) من أكثر الأوقات التي يقوم فيها اللصوص بالسرقة. هذا مع وجود نسبة (٢٧,٠٪) تقوم بالسرقة في فترة ما بين الساعة (١ بعد الظهر إلى الساعة ٧ مساءً) .. ونظراً لأنه يوجد في الفترة المتبقية من ساعات اليوم (وهي فترة ما بعد منتصف الليل ١ - ٦

صباحاً) من يقوم بظاهرة (٢, ١٢٪). لذا فإن هذا يدل على أن عمليات السرقة تتم على مدار ٢٤ ساعة في اليوم وبدون توقف، مما يستوجب وجود الرجال المسئولين عن مراقبة تحركات الظاهرة على مدار ٢٤ ساعة أيضاً في اليوم.

جدول رقم (٢٠)		
يوضح نوعية السرقة التي قام بها صاحب الحالة		
النسبة	العدد	العبارات
٨٠,٠٪	١٨٤	نشل نقود
٧,٠٪	١٦	سرقة نقود
٠,٩٪	٢	التقاط نقود من الأرض
١٢,١٪	٢٨	سرقة ممتلكات وأغراض أخرى
١٠٠٪	١٥	المجموع

جدول رقم (٢١)		
يوضح نوع العملة التي وجدت مع صاحب الحالة		
النسبة	العدد	نوع العملة
٨٦,٦٪	١٣	عملة سعودية
٦,٧٪	١	عملة إماراتية
٦,٧٪	١	عملة أردنية
		عملة مصرية
		عملة أندونيسية
		عملة باكستانية
		عملة تركية
		عملة سيرلانكية
		عملة فلبينية
		عملة نيجيرية
		عملة فرنسية
		عملة أمريكية
		عملات مختلفة
١٠٠٪	١٥	المجموع

جدول رقم (٢١)		
يوضح نوع العملة التي وُجدت مع صاحب الحالة		
النسبة	العدد	نوع العملة
٨٦,١٪	١٩٨	عملة سعودية
٠,٩٪	٢	عملة أمريكياتية
٠,٩٪	٢	عملة أردنية
٠,٩٪	٢	عملة مصرية
٠,٩٪	٢	عملة أندونيسية
٠,٩٪	٢	عملة باكستانية
٢,٦٪	٦	عملة تركية
٠,٤٪	١	عملة سيرلانكية
٠,٩٪	٢	عملة فلبينية
٠,٤٪	١	عملة نيجيرية
٠,٤٪	١	عملة فرنسية
٠,٤٪	١	عملة أمريكية
٠,٣٤٪	١٠	عملات مختلفة
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

وبالنسبة للتساؤل السادس والذي ينص على " ماهي نوعية السرقة وكم عدد النقود والعملات التي تم العثور عليها في حوزة الذين قاموا بظاهرة السرقة، فإن الجدول رقم (٢٠) يوضح بأن معظم عمليات السرقة تمت بأسلوب النشل (٨٠,٠٪) أي خطف النقود من الجيب أو الشنطة أو الحزام الذي يرتديه الحاج الضحية، وتم ذلك بأساليب عديدة نتحدث عنها في الصفحات

القادمة، هذا بالإضافة إلى نوعيات أخرى من السرقة تتمثل في سرقة الممتلكات (١٢,١٪). ومن المعروف أن النشل يحدث في غفلة من المجني عليه، وفي أماكن الزحام الشديد بحيث لا يشعر الحاج الضحية بما يحدث له إلا بعد الخروج من دائرة الزحام، وأحياناً يشعر الحاج الضحية بما يحدث له ولكنه لا يتمكن من معرفة الجاني بسبب سرعة عملية النشل والإختفاء بين الزحام.

هذا ومن الطبيعي أن العملة السعودية هي من أكثر العملات التي تعرضت للسرقة والنشل، لقيام غالبية الحجاج منذ قدومهم إلى الديار المقدسة بتحويل عملاتهم إلى العملة السعودية للتمكن من شراء احتياجاتهم بسهولة ويسر. هذا ما أوضحه جدول رقم (٢١) حيث تم فرز العملات التي وجدت مع أصحاب حالة السرقة وهي عملة سعودية بنسبة (٨٦,١٪) وعملات مختلفة بنسب متفاوتة.

ولتنفيذ عملية النشل بسهولة وسرعة، فإن جدول (٢٢) يجيب عن

جدول رقم (٢٢)		
يوضح الأسلوب الذي استخدم للسرقة من قبل صاحب الحالة		
النسبة	العند	العبارات
٤٨,٣٪	١١٢	استخدام آلة لتمزيق حقيبة النقود
١,٣٪	٠٠٣	استخدام أدوات حديدية لسرقة النقود والأغراض
٥٠,٠٪	١١٥	استخدامات أخرى
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٢٣)		
يوضح الجهة أو الأفراد الذين قاموا بالقبض على صاحب الحالة		
الجهة التي قامت بالقبض على صاحب الحالة	العدد	النسبة
شرطة الحـرم	١٤	٥٩,٥٪
موظفون يقومون بهذه المهمة	٠٤٨	٢٠,٩٪
رجال الشرطة	٥٧	٢٤,٨٪
رجال المرور	٢	٠,٩٪
أحد الأفراد	٩	٣,٩٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

جدول رقم (٢٤)		
يوضح عما إذا قام أحد الأفراد أو الجهات بالتبليغ عن صاحب الحالة		
العبارات	العدد	النسبة
نعم	٨٨	٣٨,٣٪
لا	١٤٢	٦١,٧٪
المجموع	٢٣٠	١٠٠٪

التساؤل السابع المرتبط بالأساليب والطرق المستخدمة للنشل، فقد تم التعرف على أن (٤٨,٧٪) استخدموا آلات حادة لتمزيق الحقائب اليدوية والأحزمة، هذا مع وجود أساليب أخرى (٥٠,٠٪) تم استخدامها لتنفيذ عملية السرقة أو النشل.

ويشير جدول (٢٣) أيضاً إلى أن شرطة الحرم (٤٩,٥٪) هي من أكثر الجهات التي قامت بالقبض على اللصوص، مما يؤكد أن حالات تعرض الحجاج للسرقة تمت بكثرة داخل المسجد الحرام. هذا في الوقت الذي استطاع فيه رجال الشرطة (٢٤,٨٪) والموظفون العاملون في موسم الحج لأداء مهمة المراقبة والقبض (٢٠,٩٪) في القيام بأدوار بارزة في عمليات القبض على الجناة. هذه الحقائق هي إجابة للتساؤل الثامن حول الجهة أو الأفراد الذين قاموا بالقبض على صاحب الحالة. ويرتبط بهذا التساؤل أيضاً إجابات جدول (٢٤) الذي يشير إلى أن جحالات بسيطة تم التبليغ عنها من قبل أفراد لا ينتمون إلى الجهات الأمنية (٣٨,٣٪) هذا في الوقت الذي تم القبض على نسبة (٦١,٧٪) بدون قيام أحد الأفراد بالإشارة أو التبليغ عن أصحاب الحالات.

جدول رقم (٢٥)		
يوضح هل سبق أن قام صاح الحالة بظاهرة السرقة هذا العام ولم يتم القبض عليه		
النسبة	العدد	العبارات
١٠,٩٪	٢٥	نعم
٨٩,١٪	٢٠٥	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٢٦)		
يوضح هل ذكر صاحب الحالة بأنه سبق وأن قام بظاهرة السرقة في أعوام ماضية ولم يتم القبض عليه		
النسبة	العدد	العبارات
١٠,٤ %	٢٤	نعم
٨٩,٦ %	٢٠٦	لا
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٢٧)		
يوضح مدى تعود السارق على القيام بالسرقة		
النسبة	العدد	العبارات
٤٤,٨ %	١٠٣	نعم
٥٥,٢ %	١٢٧	لا
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٢٨)		
يوضح عما إذا كان لصاحب الحالة سوابق للقيام بظاهرة السرقة		
النسبة	العدد	العبارات
٪٩٠,٠	٢٠٧	لم يسبق القبض عليه
٪٠٨,٧	٢٠	تم القبض عليه قبل هذه المرة
٪٠١,٣	٠٣	تم القبض عليه في مواسم الحج الماضية
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٢٩)		
يوضح هل حاول صاحب الحالة الفرار في أثناء محاولة القبض عليه		
النسبة	العدد	العبارات
٪٣٢,٦	٧٥	نعم
٪٦٧,٤	١٥٥	لا
٪١٠٠	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٣٠)		
يوضح هل ندم صاحب الحالة وطلب الاعتذار		
النسبة	العدد	العبارات
٤٢,٦٪	٩٨	نعم
٥٧,٤٪	١٣٢	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

بالنسبة للتساؤل التاسع عن الخلفية الإجرامية والسلوكية للمتورطين في ظاهرة السرقة، فإن الجدول رقم (٢٥) يوضح أن (٩, ١٠٪) قام بظاهرة السرقة في العام الذي أجريت فيه الدراسة ١٤١٠هـ، ولم يتم القبض عليهم في المرات السابقة، في حين أشار (١, ٨٩٪) بأنه تم القبض عليهم من الوهلة الأولى التي قاموا فيها بظاهرة السرقة، وأشار (٦, ٨٩٪) أيضاً بأنه لم يسبق لهم أن قاموا بظاهرة السرقة في أعوام ماضية دون القبض عليهم، هذا في الوقت الذي أشار فيه (٤, ١٠٪) بأنه سبق وأن قاموا بالسرقة في أعوام ماضية، ولم يتم القبض عليهم، الأمر الذي جعلهم يجيدون إعادة التجربة السيئة التي باءت بالفشل كما هو موضح في جدول (٢٦).

وأشار سجل حياة المقبوض عليهم بصورة عامة أن (٨, ٤٤٪) تعودوا القيام بالسرقة، هذا مع اختلاف في نوعية السرقة حسب مراحل السن المختلفة التي قطعها صاحب الحالة. وبعبارة أخرى أشار جدول (٢٧) إلى أن التعود على السرقة يعتبر بمثابة تطبع الأفراد المقبوض عليهم على القيام بهذا النوع من الإجرام.

وعلى الرغم من تعود نسبة (٨, ٤٤٪) على القيام بالسرقة كما أشار جدول (٢٧) يشير إلى أن (٠, ٩٠٪) من الجناة لم يسبق أن تم القبض عليهم في بلادهم أو في الدول التي سبق أن زاروها أو أقاموا فيها هذا مع وجود نسبة (٧, ٨٪) تم القبض عليهم في مرات سابقة ومع ذلك لم يتوبوا أو يتعظوا من العقاب الذي تعرضوا عليه في السابق.

وفي أثناء قيام الجناة بعملية السرقة أو النشل تبين أن (٦, ٣٢٪) أشاروا في جدول (٢٩) بأنهم حاولوا الفرار في أثناء القبض عليهم، بينما استسلم (٤, ٦٧٪) للأمر الواقع. هذا في الوقت كالذي قام فيه بعض الجناة (٦, ٤٢٪) بطلب الاعتذار والندم لما بدر منهم من أخطاء إجرامية في حق ضيوف الرحمن، أن هذه السلوكيات والتصرفات تدل على النفس الضعيفة للجناة من حيث أنهم لم يستفيدوا من عمليات التنشئة الاجتماعية المبكرة في حياتهم، إضافة إلى أنهم لم يتعلموا من وسائل وأساليب الضبط الاجتماعي، كما أنهم لم يتعظوا بما طبق من عقاب على الذين سبقوهم في هذا السلوك الإجرامي. أنظر جدول رقم (٣٠).

جدول رقم (٣١)		
يوضح السبب المتعلق بالمبلغ المسموح به من البلاد للقدوم للحج		
النسبة	العدد	العبارات
٢٦, ٥٪	٦١	نعم
٧٣, ٥٪	١٦٩	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٣٢)

يوضح السبب المتعلق بكفاية المبلغ لتغطية نفقات الحج

النسبة	العدد	العبارات
٣٥,٢ %	٨١	نعم
٦٤,٨ %	١٤٩	لا
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٣٣)

يوضح يوضح السبب المتعلق بالرغبة في جمع المال لتلبية متطلبات الحياة بعد العودة للوطن

النسبة	العدد	العبارات
٦٣,٠ %	١٤٥	نعم
٣٧,٠ %	٨٥	لا
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٣٤)

يوضح السبب المتعلق بالرغبة في جمع المال لشراء الهدايا للأهل والأقرباء

النسبة	العدد	العبارات
٥٣,٥ %	١٢٣	نعم
٤٦,٥ %	١٠٧	لا
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٢٧)

يوضح السبب المتعلق بقيام صاحب الحالة بالسرقة لأن نقوده سرقت

النسبة	العدد	العبارات
٣١,٣ %	٧٢	نعم
٦٨,٧ %	١٥٨	لا
١٠٠ %	٢٣٠	المجموع

جدول رقم (٣٦)

يوضح السبب امتعلق بقيام صاحب الحالة بالسرقة لأن نقوده فقدت

النسبة	العدد	العبارات
٣١,٧٪	٧٣	نعم
٦٨,٣٪	١٥٧	لا
١٠٠٪	٢٣٠	المجموع

وبالنسبة للتساؤل العاشر المتعلق بأسباب القيام بالسرقة فإن أسباب القيام بالسرقة من وجهة نظر الجناة تختلف من سبب لآخر. فبالنسبة لتأثير كمية المبلغ المسموح للقدوم إلى الحج من قبل المسؤولين في الدول التي ينتمي إليها الجناة، فإن هذا السبب لا يعتبر رئيساً حسب الإجابات التي وردت في جدول (٣١) التي أشار بالنفي أن عدد الجناة كن ١٦٩ جانباً أي بنسبة (٧٣,٥٪) بينما اعتبرت البقية (٢٦,٥٪) هذا السبب مبرراً لقيامهم بالسرقة، هذا ويرى الباحث أن هذا السبب يعتبر واهياً لا أساس له من الصحة.

ويرتبط بالجدول السابق جدول رقم (٣٢) الذي أشار فيه (٦٤,٨٪) أن عدم كفاية المبلغ الذي معهم لتغطية نفقات الحج ليس مبرراً للقيام بالسرقة، وحتى وإن كان (٣٥,٢٪) أشاروا بالإيجاب فإن سد النقص لا ينبغي أن يتم عن طريق السبل غير المشروعة.

وأشار جدول (٣٣) إلى أن (٦٣,٠٪) منهم بصراحة أن السبب الذي

جعلهم يقومون بالسرقة هو جمع المال لتغطية وتلبية متطلبات الحياة بعد العود إلى الوطن. ويعتبر هذا السبب من أقوى الأسباب الذي يقاد الجناة فعلاً إلى اقتراف إثم السرقة خاصة وأن معظمهم قدموا من دول فقيرة اقتصادياً.

ذلك أن هذه النسبة وجدت أن الفرصة مواتية لجمع المال في موسم ديني يتجمع فيه المسلمون من كل أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن (٥٣,٥٪) أشاروا إلى أن السبب في قيامهم بالسرقة هو شراء الهدايا للأهل والأقرباء، إلى أن هذا المبرر يعتبر ضعيفاً جداً، لأنه ليس من الضروري أن يعود الحاج وهو محمل بالهدايا سواء استطاع مادياً أو لم يستطع، وحتى وإن كان شراء الهدايا من العادات الإجتماعية الحميدة، فإن تلبية هذا المطلب لا ينبغي أن يتم عن طريق ارتكاب جريمة السرقة - أنظر جدول (٣٤).

أفاد بعض الجناة في جدول (٣٥) أن (٣١,٣٪) منهم قاموا بالسرقة لأن نقودهم سرقت. بينما أشار (٦٨,٧٪) بأن هذا السبب لا يعتبر مبرراً للسرقة. وأشار بعضهم أيضاً في جدول (٣٦) بأنهم قاموا بالظاهرة لأن نقودهم فقدت، علماً بأن (٦٨,٣٪) أشاروا بالنفي بالنسبة لهذا المبرر. ويرى الباحث أنه سواء فقدت أو سرقت نقود الجاني فإن التعرض للخطأ والإثم لا ينبغي أن يحل بخطأ مثله، فلو أن كل فرد تسرق نقوده أو تفقد، يقوم بالسرقة في سبيل التعويض لاتسع نطاق الظاهرة ولتحولت إلى مشكلة شاقة

الفصل السادس

تحليل نتائج بيانات المتضررين من ظاهرة السرقة

يرتبط الجانب الثاني من الدراسة الميدانية بالحصول على معلومات تتعلق بالعمليات المختلفة للذين تقدموا بشكوى التضرر من جراء تعرضهم للسرقة أو النشل في أثناء أدائهم مناسك الحج.

جدول رقم (٣٧)		
يوضح جنسيات المتضررين من ظاهرة السرقة الذين قاموا بالتبليغ للجهات المختصة بسرقة نقودهم أو أغراضهم		
النسبة	العدد	الجنسية
٢٠,٢٪	١١٦	سعودي
١,٦٪	٩	أماراتي
٠,٢٪	١	بحريني
٠,٩٪	٥	كويتي
٢,٨٪	١٦	أردني
٦,٣٪	٣٦	سوري
٠,٩٪	٥	عراقي
٠,٩٪	٥	فلسطيني
٠,٣٪	٢	لبناني
٥,٦٪	٣٢	يمني
٠,٩٪	٥	تونسي
١,٧٪	١٠	جزائري

تابع جدول رقم (٣٧)

يوضح جنسيات المتضررين من ظاهرة السرقة الذين قاموا بالتبليغ
للجهات المختصة بسرقة نقودهم أو أغراضهم

النسبة	العدد	الجنسية
٠,٣٪	٢	جيبوتي
٣,٧٪	٢١	سوداني
٠,٢٪	١	صومالي
١,٢٪	٧	ليبي
١٩,٠٪	١٠٩	مصري
٢,٦٪	١٥	مغربي
٠,٣٪	٢	موريتاني
٢,٦٪	١٥	أفغانستاني
٠,٩٪	٥	أندونيسي
١٢,٧٪	٧٣	باكستاني
١,٩٪	١١	هندي
٣,٥٪	٢٠	بنغلاديشي
٣,٨٪	٢٢	تركي
٠,٣٪	٢	سيريلانكي
٠,٢٪	١	فلبيني
٠,٣٪	٢	ماليزي
٠,٢٪	١	أثيوبي
٠,٣٪	٢	جنوب أفريقي
٠,٢٪	١	بنين
٠,٢٪	١	كاميروني
٠,٧٪	٤	مالي
١,٠٪	٦	نيجيري
٠,٣٪	٢	بريطاني
١,٣٪	٨	جنسيات أخرى
١٠٠٪	٥٧٥	المجموع

جدول رقم (٣٨)		
يوضح العمر الزمني للمتضررين من ظاهرة السرقة الذين قامو بالتليغ للجهات المختصة		
النسبة	العدد	السن
٧,١٪	٤١	أقل من ١٥ سنة
٨,٠٪	٤٦	من ١٥ - ٢٥ سنة
٢٥,٢٪	١٤٥	من ٢٦ - ٣٦ سنة
٢٢,٣٪	١٢٨	من ٣٧ - ٤٧ سنة
١٩,٧٪	١١٣	من ٤٨ - ٥٨ سنة
١٢,٧٪	٧٣	من ٥٩ - ٦٩ سنة
٥,٠٪	٢٩	من ٧٠ فأكثر
١٠٠٪	٥٧٥	المجموع

بالنسبة للتساؤل الحادي عشر الذي يشير إلى جوانب من الخفية الاجتماعية للمتضررين فإن الجدول (٣٧) يوضح بأن الأفراد السعوديين الذين قدموا للحج من المدن السعودية المختلفة هم أكثر عرضة للسرقة (٢, ٢٠٪) مقارنة بكل جنسية على حدة، هذا مع العلم بأن بقية النسبة وهي (٨, ٧٩٪) تمثل جنسيات مختلفة تعرضت لظاهرة السرقة.

ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع نسبة المتضررين من الإخوة المصريين (١٩, ٠٪) وفي نفس الوقت ورد في الجدول الأول رقم (١) بأن غالبية من تم القبض عليهم لقيامهم بظاهرة السرقة هم من المصريين وذلك بنسبة (٥, ٤٦٪). وينطبق هذا على الجنسية الباكستانية التي تعرضت للسرقة

بنسبة (١٢,٧٪) في الوقت الذي تم القبض على جناة الباكستانيين التي تعرضت للسرقة بنسبة تعتبر كبيرة مقارنة بغيرها وهي (٩,١٪).

وبوضح الجدول (٣٨) بأن غالبية من تعرضوا للسرقة (٢,٢٥٪) تتراوح أعمارهم ما بين (٢٦ و ٣٦) يليهم بنسبة (٣,٢٢٪) ممن تتراوح أعمارهم (٣٧ و ٤٧). وهذا يوضح بأن التعرض للسرقة ليس بالضرورة يشمل كبار السن، ذلك أن الجناة يقومون بسرقة أي شخص متى توفرت الفرص والظروف لذلك، هذا مع تعرض الفئة العمرية (٥٩ - ٦٩ سنة) إلى السرقة بنسبة (١٢,٧٪).

جدول رقم (٣٩)		
يوضح نوع الضرر للمجني عليه		
النسبة	العدد	نوع الضرر
٧٦,٧٪	٤٤١	مبلغ من المال
٢٣,٣٪	١٣٤	أغراض وممتلكات
١٠٠٪	٥٧٥	المجموع

جدول رقم (٤٠)

يوضح نوع العملة المسروقة من المتضرر

النسبة	العدد	نوع العملة المسروقة
٧٧,٠	٤٤٣	عملة سعودية
١,٠	٦	عملة إماراتية
٢,٣	١٣	عملة عمانية
٠,٢	١	عملة قطرية
١,٢	٧	عملة كويتية
٠,٣	٢	عملة أردنية
٠,٩	٥	عملة سورية
٠,٢	١	عملة عراقية
٠,٢	١	عملة فلسطينية
٠,٢	١	عملة لبنانية
٠,٩	٥	عملة يمنية
٠,٣	٢	عملة جزائرية
٠,٢	١	عملة سودانية
٣,٣	١٩	عملة مصرية
١,٠	٦	عملة مغربية
٠,٢	١	عملة موريتانية
٠,٧	٤	عملة أفغانستانية
٠,٢	١	عملة أندونيسية

جدول رقم (٤٠)		
يوضح نوع العملة المسروقة من المتضرر		
النسبة	العدد	نوع العملة المسروقة
١,٤	٨	عملة باكستانية
٠,٧	٤	عملة تركية
٠,٢	١	عملة فلبينية
٠,٢	١	عملة يمانية
٠,٢	١	عملة بريطانية
٠,٩	٥	عملة فرنسية
٥,٤	٣١	عملة أمريكية
٠,٩	٥	عملات مختلفة
٪١٠٠	١٥	المجموع

جدول رقم (٤١)		
يوضح عدد مرات تعرض المجني عليه للسرقة		
النسبة	العدد	عدد مرات التعرض للسرقة
٪٩٩,٧	٥٧٣	للمرة الأولى
٪٠,٣	٢	للمرة الثانية
٪١٠٠	٥٧٥	المجموع

بالنسبة للتساؤل الثاني عشر الذي يشير إلى نوعية الضرر وعدد مرات التعرض للسرقة فإن الجدول (٣٩) يشير إلى أن غالبية المتضررين تعرضوا لسرقة نقودهم (٧٦,٧٪) بينما تعرض (٢٣,٣٪) لسرقة أغراض وممتلكات أخرى، وتعتبر هذه النتيجة طبيعية من حيث إن الجناة يفضلون سرقة النقود لحفة حملها، ولسرعة التصرف بها وإمكانية إخفائها في أماكن غير ظاهرة.

ويشير جدول (٤٠) كذلك إلى أن غالبية من تضرروا من الظاهرة سرت لهم مبالغ سعودية (٧٧,٠٪)، وهذه نتيجة طبيعية لما سبق وأن ذكرناه من أن الحجاج يقومون باستبدال عملاتهم إلى العملة السعودية لتسهيل عليهم عملية شراء متطلباتهم.

اضتج في جدول (٤١) أن (٩٩,٧٪) من المجني عليهم تعرضوا لأول مرة لظاهرة السرقة، وهذه الحقيقة طبيعية أيضاً من حيث إن من تعرض للسرقة من قبل يأخذ احتياطاته اللازمة لتجنب التعرض لولاياتها مرة أخرى.

ويرى الباحث أن شكوى المتضررين الذين بلغ عددهم في عينة الدراسة (٥٧٥) فرداً يعتبر تقريباً بمثابة قيام (٥٧٥) من اللصوص بسرقة المجني عليهم، ويعني هذا أنه توجد أعداد كبيرة من المحترفين للسرقة لم يتم القبض عليهم.

جدول رقم (٤٢)

يوضح مكان حدوث التضرر للمتضررين من ظاهرة السرقة

النسبة المئوية	العدد	العبارات
١٧,٢٪	٩٩	في المطاف حول الكعبة المشرفة
٤,٠٪	٢٣	في المطاف عند الحجر الأسود
٠,٢٪	١	في المطاف عند الركن اليماني
١٩,٧٪	١١٣	في مكان آخر داخل المسجد الحرام
١٠,٦٪	٦١	ما بين الصفا والمروة
١٤,٨٪	٨٥	حول المسجد الحرام
٢٩,٠٪	١٦٧	في الأسواق والطرق العامة بمكة المكرمة
٠,٩٪	٥	داخل أحد المنازل السكنية بمكة
٠,٥٪	٣	داخل أحد أماكن البيع والشراء بمكة
٣,١٪	١٨	داخل المستودعات بمكة
١٠٠٪	٥٧٥	المجموع

للإجابة على التساؤل الثالث عشر عن الأماكن التي تعرض فيها المتضررون من ظاهرة السرقة أو النشل، فإن الجدول (٤٢) يوضح أن غالبية المجني عليهم تعرضوا للسرقة في أماكن متفرقة داخل المسجد الحرام، فمنهم من تعرض للسرقة في أثناء الطواف (١٧,٢٪)، ومنهم عند الحجر الأسود (٤,٠٪)، ومنهم في مكان داخل المسجد الحرام (١٩,٧٪)، وبعضهم فيما

بين الصفا والمروة (٦، ١٠٪) وهذا يؤكد بالطبع أن ظاهرة السرقة في مكة المكرمة غالباً ما تحدث داخل المسجد الحرام.

وتدعم هذه الحقائق أيضاً ما ورد في جدول (١٨) عن الأماكن التي تم القبض فيها على غالبية الجناة، فقد اتضح من هذا الجدول أنه تم القبض على غالبية الجناة من داخل المسجد الحرام وبخاتة حول الكعبة المشرفة وعند المطاف بالتحديد.

الفصل السابع

نتائج الدراسة

لقد اتضح من نتائج الدراسة أن ظاهرة السرقة في أثناء مواسم الحج تعتبر من الظواهر السلبية التي تهدد أمن وراحة الحجاج، وذلك من حيث أن أداء مناسك الحج في جو روحي أمين يحتاج إلى استقرار نفسي وإجتماعي ومادي. لذا فإن شعور الحجاج بإمكانية التعرض للسرقة أو لتعرضهم بالفعل للسرقة، يؤثر على استقرارهم في أثناء مناسك الحج بالصورة المطلوبة.

هذا إضافة إلى أن الحاج قدم إلى الديار المقدسة بعد أن كرّس جهوده في سنوات ماضية لتأمين المبالغ المالية اللازمة لرحلة الحج، ففي حالة تعرضه فجأة وفي ثوان معدودة للسرقة ماجمعه في سنوات، فإن هذا يجعله يعيش في بلد هو غريب عليها في حالة من القلق والإضطراب. لذا فإن البحث سوف يشير إلى توصيات تساعد في التخفيف من حدة هذه الظاهرة وذلك بناءً على نتائج الدراسة.

ولقد استطاع الباحث أن يتوصل إلى أن غالبية الذين تم القبض عليهم لارتكابهم جريمة السرقة هم ينتمون إلى الجنسية المصرية (٤٦,٥ ٪) وورد ذلك أيضاً في جدول رقم (١). هذا ومن المؤسف له أنه توجد نسبة من الإناث (٢٠,٤ ٪) اشترك في عملية السرقة، فقد اتضح من خلال المقابلات مع

المسؤولين في مراكز الشرطة أن بعض العصابات يجأون إلى إشراك نساء في عملية السرقة لمكنوا من سرقة النساء. وليخدعوا رجال الأمن، وذلك من منظور أن النساء حين قدومهن للحج لا يقومون بالسرقة. وفي هذا الصدد تم التعرض على أنه تم القبض على امرأة من دولة عربية سبق وأن تم القبض عليها مرتين في سنوات ماضية، وعندما سئلت عن تصميمها في تكرار عملية السرقة، أوضحت بأن وجود الورقة النقدية السعودية من فئة ٥٠٠ ريال يجعلها تتلطف للقدوم إلى مكة المكرمة لعملية السرقة والحصول على أكبر مبلغ من المال.

وأشارت نتائج الدراسة كذلك إلى أن بعض الجناة (٥, ١٦٪) قدموا لأداء الحج وللقيام بالسرقة، وأن آخرين (٠, ١٧٪) قدموا لغرض السرقة فقط، وأن الكثير ممن تم القبض عليهم يتسببون في ظاهرة الإفتراش إذ إنهم يتخذون من المسجد الحرام (٩, ١٣٪) ومن الأرصفة والطرقات والكباري والأنفاق (٣, ٢٨٪) سكناً لهم في أثناء موسم الحج.

واستطاعت بعض العصابات أيضاً أن تعتمد على أطفال أقل من سن (١٥) في القيام بالسرقة لتنفيذ العمليات التي تحتاج إلى وجود أطفال وقت القيام بالسرقة، علماً أن غالبية من قاموا بالسرقة هم في ريعان الشباب في سنا ما بين (٢٦ و ٣٦)، أي إنهم في سن يستطيعون فيها كسب العيش بالطرق المشروعة بدلاً من اللجوء إلى سرقة ضيوف الرحمن.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن غالبية المقبوض عليهم هم من الحجاج الذين قدموا في أثناء موسم الحج الذي تمت فيه الدراسة عام ١٤١٠هـ هذا مع قيام بعض المقيمين الذين يحملون إقامة نظامية (ومنهم من لا يحمل إقامة

نظامية) بارتكاب جريمة السرقة. ولقد كان من بين الذين ارتكبوا جريمة السرقة ممن سبق وأن قدم للحج في موسم سابق ما نسبته (٩, ١٠٪) ويحتمل أن هذه النسبة سبق وأن قامت بظاهرة السرقة في الموسم الذي قدموا فيه للحج.

وفي إطار الحالة الاجتماعية للجنة توصلت الدراسة إلى أن غالبيتهم من المتزوجين (٤, ٨٤٪) ومعظمهم لديهم أبناء يعولونهم (٤, ٦٧٪).

ويرى الباحث أن هذه الحقائق كان من المفروض أن تكون بمثابة الحافز لهم للإستقامة والإستقرار سلوكياً. وكان من الطبيعي أن يكون معظم المقبوض عليهم (٨, ٦٧٪) من الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون، وذلك من منطلق أن ارتفاع المستوى التعليمي يقود إلى الوعي وإلى الابتعاد عن المشكلات الاجتماعية والسلوك الإجرامي، هذا بالرغم من أن النتائج كشفت عن قيام (٦, ٢٪) بالسرقة على الرغم من حصولهم على مؤهل المرحلة الجامعية.

ولقد كشفت الدراسة عن وجود أعداد من الجناة (٩, ٢٣٪) يعملون في وظائف حكومية في بلادهم، أي أنهم أصحاب مسئوليات يتوجب عليهم بموجبها الحفاظ على سمعتهم وسمعة بلادهم، واحترام أنظمة الدول التي يزورونها، وفي مقدمة كل ذلك احترام قدسية الحرمين الشريفين وقت وصولهم إلى الدار المقدسة.

وبالرغم من أن نتائج الدراسة أوضحت بأن غالبية الجناة (٧, ٨٥٪) يقل مستوى الدخل الشهري لديهم عن (٢٠٠) ريال سعودي إلا أن هذا لايعتبر مبرراً للقيام بالسرقة، هذا مع ملاحظة أن (٥, ٨٦٪) من المجرمين قدموا إلى الحج بنقود تم الحصول عليهم من الإدخارات الشخصية، ومنهم تحصل على النقود التي قدم بها عن طريق السرقة في بلادهم.

ومن الجوانب الرئيسة التي تم التعرف عليها هو أن (٦, ٢٢٪) من الجناة تم القبض عليهم في بلادهم لارتكابهم جريمة السرقة، ومنهم (٣, ١٨٪) من تم عليهم لارتكابهم جرائم أخرى. ومجموعة أخرى (٣, ٣١٪) ترتبط بعصابات السرقات في بلادهم. من هذا المنطلق يرى الباحث بأنه لو تم التعرف على هذه المعلومات عن الجناة من قبل أجهزة الأمن في بلادهم قبل قدومهم إلى الحج، لاستطاعت الجهات الأمنية في المملكة العربية السعودية محاصرة ومراقبة أصحاب السوابق في بلادهم قبل ارتكابهم السلوك الإجرامي المرتبط بالسرقة.

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة هو أن ظاهرة السرقة تنتشر بكثافة حول الكعبة المشرفة في أثناء الطواف، وفي أماكن عديدة من المسجد الحرام، وفي الصفا والمروة، إضافة إلى أن بعضهم قام بالسرقة حول المسجد الحرام وفي الشوارع والطرق بمكة المكرمة. ولقد تمت عملية السرقة في هذه الأماكن على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، وبلغت ذروتها ما بين الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الواحدة ليلاً، وبخاصة في الفترة من غرة شهر ذي الحجة إلى يوم ١٥ ذي الحجة.

ولقد كانت معظم نوعية المسروقات، نشل النقود (٠, ٨٠٪) من الجيب أو الشنط اليدوية أو الأحزمة التي يرتديها الحجاج لحفظ النقود، ومعظم النقود من العملة السعودية (١, ٨٦٪)، ويعتبر هذا طبيعياً لقيام الحجاج بتحويل نقودهم إلى العملة السعودية لتلبية احتياجاتهم المعيشية بسهولة ويسر، ولتنفيذ عملية النشل والسرقة تم استخدام الآت حادة (٤٨, ٪) لتمزيق الشنط والأحزمة الأمر الذي أدى إلى حدوث أضرار جسيمة للمجني عليهم، أي

أن المجني عليه تعرض لجريمتين، جريمة السرقة، وجريمة الإعتداء بإيذاء الجسم بآلة حادة مثل المشروط، والسكاكين الصغيرة، والشفرات، والأمواس، وغير ذلك من وسائل التمزيق والقطع السريعة.

ولأن ظاهرة السرقة انتشرت بكثرة داخل وحول المسجد الحرام، لذا فإن شرطة الحرم قامت بالقبض على معظم الجناة (٥٠, ٤٩٪) هذا مع وجود موظفين قاموا بمهمة القبض (٩٠, ٣٪) على الرغم من عدم انتمائهم للقطاع الأمني، ولقد كان من ضمن من تم القبض عليهم أفراد تم التعرض على أنهم جناة من قبل أفراد عاديين لاحظوهم في أثناء القيام بعملية السرقة (٣٨, ٣٪).

كما توصلت الدراسة على أن (٩٠, ١٠٪) من الجناة سبق وأن قاموا بالسرقة قبل أيام من تنفيذ عملية القبض عليهم، وعلى الرغم من ذلك فإنهم لم يتوبوا أو يتعظوا، بل إنهم تمادوا إلى أن وقعوا في يد العدالة الحكيمة. هذا مع اعتراف (٤٠, ١٠٪) منهم بأنه سبق وأن تم القبض عليهم لارتكابهم جريمة السرقة في أعوام ماضية، وهذه الحقيقة تقود إلى ضرورة منع أصحاب السوابق من القيام بأداء مناسك الحج مرة أخرى.

ومما يدل على خطورة الظاهرة كما كشفتها الدراسة هو أن (٤٤, ٨٪) من الجناة تعودوا القيام بالسرقة سواءً في بلادهم أو في دول أخرى قاموا بزيارتها. ومن هؤلاء نسبة (٨٠, ٧٪) سبق وأن تم القبض عليهم لارتكابهم جريمة السرقة، وفي أثناء القبض على الجناة حاول (٣٢, ٦٪) الفرار من أيدي رجال الأمن، بينما قام (٤٢, ٦٪) منهم بطلب الاعتذار وندموا على فعلتهم الشنيعة، ويرى الباحث أن قيام بعض الجناة بالاعتذار والندم، ربما لرغبتهم في العودة مرة إلى عمليات السرقة طمعاً في جمع المزيد من الأموال.

وبالنسبة للأسباب المتعلقة بقيام الجناة بظاهرة السرقة، فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن من ضمن أقوى الأسباب حسب ما وردت خلال التحقيقات مع الجناة هو الرغبة في جمع المال لتلبية متطلبات الحياة بعد العودة إلى الوطن (٠, ٦٣٪)، إضافة إلى أنه تم التوصل إلى أن الرغبة في شراء الهدايا للأهل والأقرباء (٥, ٥٣٪) كان أيضاً من ضمن أسباب القيام بالسرقة، هذا في الوقت الذي أشار بعضهم إلى أنه قام بالسرقة لأن نقودهم سرقت أو فقدت أو لأن المبلغ الذي في حوزتهم لا يكفي لتلبية نفقات الحج.

ومن خلال هذه الإجابات يرى الباحث أنه لا يوجد سبب مقنع لقيام الجناة بالسرقة عدا السبب المتعلق بطبيعة أصحاب الحالة، وتواصل عملية الإجرام في نفوسهم للقيام بظاهرة السرقة، ولا شك أن جمع المال للاستفادة منه بعد العودة إلى بلادهم يعتبر من الدوافع القوية للقيام بالسرقة.

وبالنسبة للجانب الآخر من الدراسة المرتبط بعمليات التبليغ وشكوى المتضررين فإن نتائج الدراسة أشارت إلى أنه في تصنيف الجنسيات المتضررة نجد أن السعوديين (٢, ٢٠٪) من أكثر الجنسيات تضرراً مقارنة بغيرها. ومن المعروف أن كثيراً من المواطنين السعوديين من مختلف المدن السعودية يقدمون إلى الديار المقدسة سنوياً لأداء مناسك الحج، هذا مع ملاحظة تضرر نسبة كبيرة من المصريين (٠, ١٩٪) والباكستانيين (٧, ١٢٪) من ظاهرة السرقة في الوقت الذي اتضح من جدول رقم (١) بأن المصريين (٥, ٤٦٪) من أكثر الجناة في ظاهرة السرقة، هذا إضافة إلى الباكستانيين (١, ٩٪) والنيجريين (٠, ١٣٪).

ومن ملاحظات نتائج الدراسة أن العمر الزمني لغالبية المتضررين يقع ما بين سن (٢٦ و ٥٨) عاماً.

أما بالنسبة لنوعية الضرر فإن الدراسة كشفت بأن شكوى المتضررين كانت على أساس أن نقودهم سرقت (٧٦,٧٪)، وأن تلك النقود غالبيتها من العملة السعودية (٧٧,٠٪)، هذا وأن غالبية المجني عليهم (٩٩,٧٪) تعرضوا للسرقة لأول مرة في موسم حج ١٤١٠هـ. ولقد تمت عملية سرقة نقودهم بصورة كبيرة داخل المسجد الحرام، وبالتحديد في المطاف، وفي أماكن متفرقة في الحرم وبين الصفا والمروة. ومن الملاحظ أن هذه الحقائق متطابقة مع ما ورد في جدول رقم (١٨) الذي أشارت معلوماته إلى أنه تم القبض على غالبية الجناة من داخل المسجد الحرام وبخاصة حول المطاف.

إن هذه النتائج الموضحة للجوانب المتعددة لظاهرة السرقة والنشل تؤكد أن بعض الحجاج من جنسيات مختلفة يفدون كل عام في أثناء موسم الحج لغرض القيام بالسرقة وليس لأداء مناسك الحج، ولقد اتضح من خلال المقابلة الشخصية لبعض الجناة أن بعضاً منهم يظل مرتدياً ملابس الإحرام طيلة فترة مكوثه في مكة المكرمة ليوهم رجال الأمن بأنه في حالة خشوع وعبادة وليس في حالة خداع لتنفيذ عملية النشل والسرقة.

التوصيات

من خلال نتائج الدراسة يرى الباحث أهمية التعرض بدقة على الجوانب المتعددة لأبعاد الظاهرة، والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها، منعاً لانتشار أو استفحالها داخل المجتمع في أثناء فترة الحج. لذا يسر الباحث أن يقدم التوصيات الفعالة للإسهام في التقليل أو حل مشكلات هذه الظاهرة.

١ - تنفيذ ندوات سنوية قبل موسم الحج لدراسة الظواهر السلبية والمشكلات الإجتماعية التي يعاني منها الحجاج، وحث الدول المختلفة للمشاركة فيها، على أن تكون من موضوعات الندوات ظاهرة السرقة والنشل وبعض الجرائم السلوكية المختلفة.

٢ - الطلب من الدول العربية والإسلامية بأهمية توعية القادمين بتجنب الانخراط في ظاهرة السرقة، لما لها من عواقب وخيمة، ولما يسبب ذلك من تشويه سمعة البلد القادمين منه، ولكي لا يكونوا عرضة للعقاب.

٣ - الطلب من الدول العربية والإسلامية والدول الأخرى التي يفد منها الحجاج، بأهمية الحفاظ على نقودهم وعدم حمل مبالغ كبيرة في المسجد الحرام، وأماكن الإزدحام، ووضع نقودهم كأمانات لدى المسؤولين في مؤسسات الطوافة.

٤ - الطلب من الدول المختلفة بتزويد الجهات الأمنية في المملكة العربية السعودية بمعلومات شاملة عن الذين يرغبون أداء مناسك الحج ممن ويرتبطون بعصابات السرقة، أو من لديهم سوابق في السرقة أو في

جرائم أخرى، لتتمكن الجهات الأمنية التعرف عليهم وقت وصولهم إلى الديار المقدسة ومن ثم توعيتهم وحثهم على التمسك بالأخلاق الإسلامية وألا يكونوا عرضة للعقاب، ومن ثم القيام بمراقبتهم والتعرف عليهم وأماكن مساكنهم، والقيام أيضاً بتنفيذ عمليات التفتيش لأغراضهم.

٥ - والتنسيق مع الجهات الأمنية في الدول المختلفة بعدم السماح للقيام بأداء مناسك الحج للأفراد الذين لديهم سوابق ومشكلات عديدة حتى لا ينفذوا جرائمهم في الديار المقدسة.

٦ - على الجهات الأمنية في المملكة العربية السعودية تزويد الجهات الأمنية في الدول المختلفة بمعلومات شاملة عن مواطنيهم الذين يتم القبض عليهم، والطلب منهم بعدم السماح لهم لأداء مناسك الحج مرة ثانية إلا بعد قضاء أكثر من خمسة أعوام لكي يتوبوا ويتعظوا، ويمكن تطبيق ذلك طالما أن الحج مرة واحدة من استطاع إليه سبيلاً.

٧ - تزويد الجهات الأمنية في الدول المختلفة بمعلومات شاملة عن مواطنيهم الذين يتم القبض عليهم، والطلب من تلك الجهات تطبيق عقوبات إضافية لأنهم ارتكبوا جريمة السرقة في شهر الحج وفي الديار المقدسة.

٨ - تطبيق حد السرقة بقطع اليد لمن تثبت إدانته بقيامه بالسرقة مرة أو لمرة عديدة إذا بلغت الحد الشرعي في قطع اليد وفي سنوات سابقة في الديار المقدسة.

٩ - عند تنفيذ عمليات القبض على الجناة وتطبيق العقوبات عليهم، ينبغي أن يتم ترحيلهم إلى بلادهم فوراً حتى ولو لم يؤدوا فريضة الحج، لأن قدومهم إلى مكة المكرمة كان لغرض السرقة وليس لغرض الحج.

١٠ - الطلب من مؤسسات الطوافة بضرورة توعية الحجاج وتعريفهم بوجود ظاهرة السرقة في المسجد الحرام، وحث الحجاج على وضع نقودهم أمانات لدى المسئولين في مؤسسات الطوافة، وحثهم على عدم حمل مبالغ كبيرة في أثناء توجههم للمسجد الحرام.

١١ - تكثيف الجهود الأمنية في مركز شرطة الحرم ومراكز الشرطة المختلفة للقيام بعمليات مراقبة وحصر اللصوص ومن ثم القبض عليهم.

١٢ - تنفيذ عمليات مراقبة اللصوص داخل المسجد الحرام وحول المطاف بواسطة رجال أمن يرتدون ملابس مدنية، أو يرتدي بعضهم الملابس الشعبية لدول العالم العربي والإسلامي، أو يرتدي بعضهم ملابس الإحرام قريباً من الحجر الأسود.

١٣ - تعيين موظفين من إدارات مختلفة ومن طلاب الجامعات للعمل في موسم الحج في مجال عمليات المراقبة، والقبض على الذين يقومون بظاهرة السرقة.

١٤ - تنفيذ برامج إعلامية عبر التلفاز والمذياع والصحف المحلية وباللغات المختلفة لتوعية الحجاج بأضرار ظاهرة السرقة، وحثهم على المحافظة على نقودهم.

١٥ - تركيز جهود المراقبة في الأيام التي يزدحم فيها الحجاج ابتداءً من غرة ذي الحجة إلى منتصف شهر ذي الحجة، والتركيز على الأوقات التي غالباً ماتحدث فيها الظاهرة، وهي من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الواحدة ليلاً.

١٦ - مراقبة الجنسيات التي أشارت إليها هذه الدراسة التي غالباً ما يتم القبض على أفراد ينتمون إليها.

١٧ - منع عمليات الإفتراش والسكن في الشوارع والطرق والكباري والأنفاق والمسجد الحرام، لأن ذلك يساعد في سرقة نقود الذين يسكنون في هذه الأماكن، ويسهل أيضاً عملية سكن الجناة في أماكن غير معدة للسكن.

١٨ - حصر الذين يتم القبض عليهم، وأخذ معلوماتهم في أجهزة الحاسب الآلي عند موانئ الدخول ليتم التعرض عليهم حين العودة في أعوام قادمة لارتكاب جريمة السرقة.

١٩ - عدم السماح للحجاج بالنوم داخل المسجد الحرام، لأن ذلك يسهل عملية سرقة نقودهم أو أمتعتهم.

ملخص الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن المملكة العربية السعودية تقوم بتوفير كافة الخدمات وتهيئة مختلف السبيل المحافظة على كرامة الحجيج ومساعدتهم على أداء مناسك الحج بسهولة ويسر ودون التعرض لظواهر سلبية أو مشكلات إجتماعية.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في أن وجود ظاهرة السرقة في أثناء فترة الحج قد يعطي انطباعاً للمقادمين للحج بأن الذين يقومون بالسرقة هم من أبناء الوطن، وهذا بالطبع مغاير للواقع ويتنافى مع ما تقوم به المملكة حكومة وشعباً من مجهودات تنظيمية وأمنية للحجاج إضافة إلى أن الذين يتعرضون للسرقة يعيشون حالة نفسية غير مستقرة.

من هذا المنطلق كان هدف الدراسة التعرف على الجوانب المختلفة للظاهرة في مكة المكرمة. وللإجابة عن تساؤلات الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ظاهرة السرقة تنتشر بكثرة داخل المسجد الحرام وبخاصة في أثناء الطواف وعند الحجر الأسود وفي الصفا والمروة، ولقد تم التوصل من خلال عينة الدراسة إلى أن غالبية من تم القبض عليهم ينتمون إلى الجنسية المصرية، وغالبية المقبوض عليهم قدموا في أثناء الحج لغرض السرقة وللحصول على أموال تساعد على تلبية متطلبات الحياة بعد العودة للوطن، واتضح أيضاً إلى أن حالات السرقة تبدأ بكثافة ابتداءً من

غرة شهر ذي الحجة إلى منتصف شهر ذي الحجة، وتكون على مدار أربع وعشرين ساعة يومياً وبخاصة من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة الواحدة ليلاً.

واتضح كذلك أن بعض من تم القبض عليهم سبق وأن قام بالسرقة في أثناء موسم الحج في أعوام سابقة، ومنهم من سبق أن ارتكب جريمة السرقة وجرائم أخرى في أوطانهم وتم التعرف أيضاً إلى أن اللصوص يستخدمون الآلات حادة في تمزيق الحقائب اليدوية، والأحزمة مما سبب جرحاً للجاني عليه.

واتضح في الجانب الآخر من الدراسة أن أعداداً كبيرة من الحجاج اتجهت إلى مركز التبليغ الواقع أمام باب الملك عبدالعزيز بالمسجد الحرام للإدلاء بمعلومات تفيد بأن نقودهم سرقت منهم في أثناء الطواف، وكان من ضمن المجاني عليهم مواطنون سعوديون ووفقاً لنتائج الدراسة تم التوصل إلى توصيات وضحت في نهاية البحث.

اقتراح لمواصلة ما تبقى من الدراسة

لقد كان من ضمن أهداف الدراسة، تنفيذ الدراسة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة (عرفات ومنى ومزدلفة) إلا أن الباحث قام بتطبيق الدراسة في مكة فقط ولم يتمكن من تطبيقها في المشاعر المقدسة للصعوبات الآتية:

أن قلة عدد الطلاب المشاركين في تنفيذ الدراسة جعل من الصعوبة بمكان توزيعهم بين مكة المكرمة والمشاعر المقدسة في أيام عرفات ومنى، الأمر الذي أوجب التركيز على مكة المكرمة، خاصة وأن عمليات السرقة في مكة المكرمة غالباً ما تحدث بكثرة خلال أيام التشريق.

ولا يوجد مقر واحد في منى للتحقيق مع الجناة بل توجد مراكز متفرقة، وهذا يتطلب جهداً كبيراً وأعداداً مناسبة من الطلاب للتمكن من الحصول على معلومات شاملة للحالات الموجودة في المشاعر.

لذا يرى الباحث أنه بناءً على موافقة إمارة منطقة مكة المكرمة في العام الماضي ١٤١٠هـ إمكانية تطبيق دراسة ظاهرة السرقة في موسم حج هذا العام ١٤١١هـ في المشاعر المقدسة فقط (عرفات ومزدلفة ومنى).

والله الموفق ،،،

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٣ - الفيروزي أبادي الشيرازي، (القاموس المحيط)، الجزء الثالث، دار الفكر بيروت، طبعة عام ١٤٠٣هـ.
- ٤ - اسماعيل بن حماد الجوهري، (الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطا، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٧٦هـ.
- ٥ - محمد مرتضى الزبيدي، (تاج العروس)، المجلد الثامن، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٣٨٦هـ.
- ٦ - أحمد توفيق: عقوبة السارق بين القطع وضمان المسروق في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراة في الشريعة الإسلامية.
- ٧ - عبدالقادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، الجزء الثاني، دار التراث، القاهرة ١٩٧٧م.
- ٨ - عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني: الأخلاق الإسلامية وأسسها، الجزء الثاني، دار القلم، بيروت ١٣٩٩هـ.
- ٩ - محمد بن سالم البيهاني، اصلاح المجتمع.
- ١٠ - زيان، محمد عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ١١ - عبدالوهاب، بدر الدين عقيد: السرقة وأنواعها والوقاية منها والتحقيق فيها.
- ١٢ - جريدة الندوة بمكة المكرمة، تقرير عن مركز أبحاث الحج لعام ١٤٠٩هـ.